

محضر الجلسة العلنية الثامنة والعشرين

المنعقدة يوم الخميس 29 ربيع الأول 1419 هـ

الموافق 23 جويلية 1998 م

الرئاسة: السيد مختار حمدادو، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد الكريم حرشاوي، وزير المالية.

السيد علي براهيتي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نيابة عن السيد رئيس مجلس الأمة وباسمكم جميعا أرحب بالسادة الوزراء، السيد عبد الكريم حرشاوي وزير

المالية والسيد علي براهيتي الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والوفد المرافق لهما.

يقتضي جدول أعمالنا في هذه الجلسة عرض ومناقشة نص قانون المالية التكميلي لسنة 1998.

أستسمح السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عن التأخير في توزيع التقرير التمهيدي والقانون المرافق له

لأنه لم يُحل على مجلسنا إلا مؤخرا.

طبقا للمادة 120 من الدستور ووفقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة لاسيما المادة 68 منه أحيل الكلمة الآن إلى

السيد ممثل الحكومة لتقديم عرض عن نص هذا القانون فليفضل مشكورا.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

إن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 1998 الذي أشرف بتقديمه أمام مجلسكم الموقر بعد ما صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في جلسته العلنية ليوم 19 جويلية 1998، يهدف أساسا إلى إعادة ضبط ميزانية الدولة من خلال تعديل تركيبة إيرادات الميزانية وإدراج اعتمادات جديدة لتمويل عدد من العمليات التي تكتسي طابع الأولوية والاستعجال، وكما تعلمون تبقى ميزانية الدولة مرتبطة بإيرادات الجباية النفطية التي أصبحت محدودة بسبب الانخفاض الهام لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فهذه الوضعية تفرض علينا تعديل المعطيات المتعلقة بإيرادات الجباية النفطية، وكذا النظر في إجراءات من شأنها توفير موارد ضرورية للمحافظة على التوازنات الكبرى، وفي نفس الوقت فإن أهمية بعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة تنفيذها على مستوى بعض القطاعات الاستراتيجية أو ذات الطابع الأولي تتطلب اعتمادات إضافية يجب تكريسها في إطار قانون المالية. إن الاعتمادات الإضافية هذه اقترحت خاصة لتمويل برامج كل من السكن الاجتماعي واستصلاح الأراضي وإنجاز السدود وشبكات تموين المياه الصالحة للشرب ومنشآت التعليم العالي وكذا إجراءات هامة لخلق مناصب شغل.

كما تقرر أيضا اعتمادات إضافية برسم عمليات ذات طابع اجتماعي من الضروري التكفل بها، ومن الأكد أن النفقات الإضافية هذه لا تعني التخلي عن مبادئ الصرامة والانضباط المطبقة في تسيير ميزانية الدولة، وذلك من خلال التوزيع الأمثل للموارد المالية والتحكم في مشاريع التجهيز وفي نفقات التسيير. إن الرصيد الإجمالي للخرزينة سينتقل تحت تأثير التعديلات المقترحة على مستوى الميزانية من فائض قدر بـ 16,4 مليار دينار المتوقع في قانون المالية لسنة 1998، ما يمثل 0,6% من الناتج الداخلي الخام سينتقل إلى عجز بمبلغ 58,5 مليار دينار جزائري في قانون المالية التكميلي المعروف عليكم للدراسة أي ما يمثل 2% من الناتج الداخلي الخام، وتشكل هذه النسبة أي 2% من الناتج الخام عجز الميزانية المتوقع لسنة 1998، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العجز في الميزانية سوف لن تنجر عنه آثار تضخمية كما أنه لن يمس التوازنات الكلية للاقتصاد والاستقرار المالي الحالي وذلك بفضل اللجوء إلى شروط تمويل هذا العجز عن طريق الموارد الخاصة للخرزينة وكذا عن طريق الموارد المتوفرة على مستوى السوق المصرفية.

سيدي رئيس الجلسة، أيتها السيدات والسادة أعضاء المجلس: بدون شك أنكم لاحظتم أن أغلب الاعتمادات المالية الإضافية موجهة لتمويل برامج اجتماعية واقتصادية وذلك للتكفل بحاجيات جد حساسة سواء على مستوى ميزانية التجهيز أو على مستوى ميزانية التسيير.

عرفت ميزانية التجهيز ارتفاعا بمبلغ 53,8 مليار دينار وهو الشيء المقترح، ويتوزع على القطاعات كما يلي: السكن الاجتماعي زائد 22 مليار دينار، الفلاحة والري 4 مليار دينار، المنشآت الاقتصادية 5,4 مليار دينار، التربية والتكوين 5 مليار دينار، البرامج البلدية للتنمية (P.C.B) 3,47 مليار دينار جزائري.

أود أن أشير هنا أنه قد تم تخصيص مبلغ 8 ملايين للقيام بالعمليات الأولى لبرنامج التنازل عن الأراضي لغرض استصلاحها وذلك على مستوى 33 ولاية وبمساحة إجمالية تقدر بـ 640 ألف هكتار وعلى العموم أصبحت ميزانية التجهيز تمثل نسبة 9% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ 262,3 مليار دينار بعدما كانت تمثل 7% من الناتج الداخلي الخام في قانون المالية الحالي وفي الواقع نلاحظ أنه إذا كان عجز الميزانية يصل إلى 58 مليار دينار فإن ميزانية التجهيز التي تحتوي على نفقات إضافية بمبلغ 53 مليار دينار تمثل نسبة 91% من هذا العجز.

من جهتها تسجل ميزانية التسيير انخفاضا إجماليا بـ 11,4 مليار دينار ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تقليص خدمة المدبونية العمومية الداخلية بمبلغ 22 مليار دينار، إن نفقات التسيير الإضافية المقترحة تغطي بنسبة كبيرة مساهمة لصالح الصندوق الوطني للتقاعد بمبلغ 8 مليار دينار الذي يضاف إلى التخصيص المسجل في الميزانية سالفا بمبلغ 6 مليار دينار.

إن مشاكل تمويل الصندوق الوطني للتقاعد قد شكل مؤخرا موضوع دراسة من طرف الثلاثية التي قررت إسناد هذا الملف إلى مجموعة عمل قصد إيجاد حلول دائمة للصعوبات التي يعيشها الصندوق في السنوات الأخيرة.

بخصوص الاعتمادات الإضافية الأخرى، فإنها تمس من جهة عمليات ذات بعد اجتماعي، أي تعويض ضحايا الإرهاب غير الأجراء، وضع برنامج عقود ما قبل التشغيل للجامعيين « des contrats de pré-emploi » ودعم التشغيل المسمى "ذو المنفعة المحلية" « des emplois d'intérêt local »، ومن جهة أخرى المساهمة بمبلغ 2 مليار دينار للصندوق المشترك للجماعات المحلية قصد الحفاظ على شروط توازن هذا الصندوق وكذا اعتماد تغطية حاجيات غرفتي البرلمان. فيما يخص إيرادات الميزانية فإن السعر المتوسط للبترول خلال السداسي الأول لسنة 1998 كان بـ 15 دولارا بالنسبة لصادرات الجزائر عوض 18 دولارا كما كان متوقعا في قانون المالية الأول وهذا ما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الجباية النفطية بمبلغ 68 مليار دينار والتي سوف يتم تعويضها بنسبة كبيرة عن طريق الإيرادات الاستثنائية المحصل عليها من حصص أرباح سوناطراك وبنك الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 43 مليار دينار وكذا تحسن إيرادات الجباية العادية بمبلغ 5,5 مليار دينار. لقد تم في الواقع تقليص انخفاض الإيرادات إلى 19,5 مليار دينار مما سمح بحصر عجز الميزانية في نسبة 2% من الناتج الداخلي الخام.

سيدي رئيس الجلسة، أيتها السيدات والسادة أعضاء المجلس، قبل أن أختتم هذا العرض أود أن أشير إلى أهمية التحديات التي مازالت تواجهها ميزانية الدولة، خاصة خلال هذه المرحلة المتميزة بانخفاض أسعار النفط وضرورة مواصلة برنامج تطهير الأموال العمومية ودعم النمو الاقتصادي.

إن أكبر تحد مازال يكمن في التحكم في النفقات العمومية وتخصيص الموارد التي يجب أن تركز على معايير تترجم فعلا سلم الأولويات والعدالة الاجتماعية كما يتمثل التحدي الآخر في تحسين مردود الجباية العادية وقدرة مصالح الإدارة المكلفة بالجباية على تحصيل الضريبة. هذه هي الإجراءات الأساسية التي علينا تنفيذها بفعالية قصد الحد من تأثير توازنات الميزانية ببعض العوامل، وتلكم هي عناصر تحليل وتقدير التعديلات المقترحة في مشروع قانون المالية التكميلي المعروض أمام مجلسكم الموقر قصد الدراسة والمصادقة عليه. شكرا على حسن انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على عرضه هذا وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول نص هذا القانون فليتنفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي عن نص القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1998 والذي جاء فيه ما يلي:

بناء على قرار الإحالة من قبل السيد رئيس مجلس الأمة المؤرخ في 19 جويلية 1998 وطبقا لأحكام المواد: 23، 24، 29، 36، 40، 41، 42، 43، 45، 46، 50 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة ثلاثة اجتماعات بمقر المجلس أيام 20، 21 و 22 جويلية 1998 برئاسة السيد أحمد بن بيتور رئيس اللجنة، خصصت لدراسة ومناقشة مضمون نص القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1998.

علما أن دراسة هذا المشروع دامت أكثر من خمسين (50) يوما على مستوى المجلس الشعبي الوطني بينما لم يمنح مجلس الأمة سوى عشرة (10) أيام لدراسته وهذا بعدما مدد المجلس الدورة الأولى بشهر كامل، وبالتالي تدعو اللجنة إلى ضرورة التنسيق بين الغرفتين لضبط أعمالهما.

أما عن نص هذا القانون فإنه يشتمل على (08) مواد، نعرض عليكم أهم ما أثار اهتمام اللجنة من خلال دراستها

1 - المعطيات المالية المعتمدة في إعداد مشروع نص قانون المالية التكميلي لسنة 1998 موضحة في الجدول التالي:

التعيين	قانون المالية لسنة 1998	قانون المالية التكميلي لسنة 1998
سعر برمبل البترول	18,00 دولار	15,00 دولار
سعر الصرف = (دولار 1)	58,00 د.ج	59,50 د.ج
مبلغ الواردات	9,50 مليار دولار	9,50 مليار دولار
صادرات المحروقات	12,50 مليار دولار	11,20 مليار دولار
الناتج الداخلي الخام	3.020,00 مليار د.ج	2.895,00 مليار د.ج

2 - فحوى نص قانون المالية التكميلي

بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 1998 فإن نص القانون هذا يتميز بـ:

- إنخفاض في الإيرادات يقدر بـ: -19,5 مليار د.ج، منها انخفاض في الجباية البترولية يقدر بـ -68 مليار د.ج وارتفاع في الإيرادات الجبائية يقدر بـ: 5,5 مليار د.ج وارتفاع في الإيرادات الأخرى يقدر بـ 43 مليار د.ج (38 مليار د.ج من شركة سوناطراك و5 مليار د.ج من بنك الجزائر).

- زيادة في النفقات بمبلغ 42,47 مليار د.ج منها انخفاض في نفقات التسيير يقدر بـ: -11,40 مليار د.ج ناتج عن تأجيل تسديد المديونية العمومية بـ 22 مليار د.ج وزيادة في بعض النفقات العمومية ويترتب عن هذا عجز إجمالي للميزانية بـ - 140,69 مليار د.ج بدلا من - 78,72 مليار د.ج في قانون المالية لسنة 1998 أي بفارق 61,97 مليار د.ج وارتفاع في نفقات التجهيز بـ 53,87 مليار د.ج.

3 - تساؤل عن الإجراءات

إن محتوى قانون المالية التكميلي المعروف عليكم يتمحور أساسا حول نفقات التجهيز ومثل هذه النفقات تتطلب دراسة معمقة من قبل اللجان المختصة والقطاعات المستفيدة من هذه النفقات، ولكن ضيق الوقت وخصوصية القوانين التكميلية، لم يسمح لنا بالقيام بهذا العمل، وهذه الحالة تدفعنا إلى التساؤل الآتي:

- هل من المجدي تسجيل نفقات التجهيز في قانون المالية التكميلي؟ إن هذا لا يمكن إلا في حالة ما إذا تعلق الأمر بنفقات ناتجة عن كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف أو حالات استثنائية أخرى.

ولغرض استكمال دراسة النص أعلاه، دعت اللجنة السيد ممثل الحكومة وزير المالية، الذي حضر رفقة السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، الاجتماع الذي عقدته اللجنة يوم 21 جويلية 1998 برئاسة السيد أحمد بن بيتور رئيس اللجنة، واستمع إلى الأسئلة والانشغالات التي طرحت من طرف أعضاء اللجنة عن النص والتي تمركزت حول ما يأتي:

1.4 - لماذا نص قانون المالية التكميلي هذا؟

أ - هل هو ناتج عن انخفاض أسعار البترول؟

ب - هل هو ناتج عن إنهاء العقد مع صندوق النقد الدولي؟

ج - هل هو ناتج عن استعجال في النفقات؟

د - هل هو ناتج عن مبررات أخرى؟

2.4 كيفية تغطية عجز الميزانية:

أ - هل الاقتطاعات على فوائد شركة سوناطراك وبنك الجزائر لا تؤثر سلبا على توازنهما المالي؟

ب - ما هي كيفية التمويل التي يمكن بها تغطية العجز عن طريق سوق البنوك المشتركة.

ج - كيفية تحويل موارد إعادة الجدولة إلى نقود لتغطية العجز؟ وما هو مبلغ المديونية الداخلية؟

د - لماذا تأجيل تسديد السند المستحق من طرف شركة سوناطراك وقطاع البناء؟

3.4 - نجاعة نفقات التجهيز:

- لماذا الإسراع في تمويل هذه المشاريع الجديدة؟

- إذا كان الهدف هو تمويل المشاريع فلماذا لا تمول المشاريع التي هي قيد الإنجاز؟

4.4 - ميزانية التسيير:

أ - ما هو مبلغ مديونية البلديات وما عددها؟

ب - ما هي الإجراءات المتخذة لتسديد هذه الديون؟ علما أن إقبال كاهل البلدية بمديونية ضخمة يؤثر عليها سلبا في القيام بدورها كمرقق عام وكخلية أساسية للدولة الجزائرية.

ج - إلى أين سيوجه المبلغ المخصص للصندوق المشترك للجماعات المحلية (2 مليار د.ج) وكيف سيتم تقسيمه؟

5.4 - مؤشرات اقتصادية:

أ - ما هي نسبة الفوائد ونسبة التضخم في نهاية سنة 1997 والنسب الحالية؟

ب - ما هي انعكاسات عجز الميزانية على نسب الفوائد والتضخم؟

ج - ما هو المبلغ الحالي لاحتياطات الصرف؟

د - ما هي التدابير المقترحة لإنعاش النشاطات الإنتاجية المنشئة لمناصب الشغل؟ مع العلم أن هناك سياسة محددة للقروض من طرف البنوك؟

هـ - ما هي الإجراءات المتخذة لتسوية ملف خسارة الصرف للقطاع الخاص؟

و - توضيح العلاقة بين المؤسسة العمومية المتخصصة التي ستنشأ وعملية تطبيق برنامج استصلاح الأراضي المتكونة من 140 مشروعا.

ز - من خلال الأرقام يتضح أن هناك عدم توازن في توزيع النفقات المالية المخصصة للجماعات المحلية حيث نلاحظ تخصيص مبلغ ملياري د.ج (2 مليار د.ج) للصندوق المشترك للجماعات المحلية بينما خصص ما يقارب 4 مليار د.ج لمحافظة الجزائر الكبرى وحدها. فكيف تفسرون ذلك؟

وكانت إجابة السيد وزير المالية على مجمل هذه التساؤلات كالآتي:

- إن قانون المالية التكميلي جاء ليحافظ على التوازنات الكبرى للميزانية عن طريق مبادئ التقشف والتحكم في الاستقرار المالي للبلاد، وأيضاً للتحكم في مستوى التضخم.

كما أن التعديل في إيرادات الميزانية كان بسبب تقلبات أسعار البترول مما أدى إلى تعديل في نفقات الدولة، وهذا لم يؤثر على التوازن المالي للوضع المالية للدولة نظراً للاحتياطات الكافية.

ولتطبيق برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في شهر أوت من سنة 1997 فإنه قد روعي في إعداد نص قانون المالية التكميلي تمويل القطاعات ذات الأولوية والتي تتمثل في قطاع السكن والتعليم العالي وقطاع الري واستصلاح الأراضي الذي سيمس 640.000 هكتار تخصص 140 مشروعا موزعة على ثلاث وثلاثين (33) ولاية وسيوفر 550.000 منصب شغل.

- وفي ميزانية التسيير، سيتم تمويل الصندوق الوطني للمعاشات بمبلغ 8 مليار د.ج.

- تخصيص مبلغ 800 مليون د.ج للتغطية المالية لعقود التشغيل الأولية الموجهة لإعادة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين.

- كما ستساهم الدولة في الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمبلغ قدره ملياري د.ج (2 مليار د.ج).

- أما بشأن ديون البلديات فقد أجاب السيد وزير المالية أنه تم إنشاء لجنة وطنية تتكفل بالقيام بإصلاحات فيما يخص المالية المحلية لتسديد مبالغ هذه المديونية.

ولتخفيف الأعباء على ميزانية الدولة فإن على البلديات أن تلعب دورا بشأن تمويلها ذاتيا في المستقبل عن طريق تحصيل مستحقاتها الجبائية بصفة عامة.

وفيما يخص ميزانية التجهيز فإنها ستغطي أيضا المشاريع التي هي قيد الإنجاز ولا تقتصر فقط على تغطية المشاريع الجديدة.

أما عن نسبة التضخم فإنها تقدر حاليا بـ 5,3%، أما نسب الفوائد فهي بمقدار 8,5 % بالنسبة للاستثمارات و10,25% بالنسبة للقروض القصيرة المدى.

وعما يتعلق باحتياطات الصرف فإنها تقدر بـ: 9 مليارات دولار، وهي تساوي مقدار عام من الاستيراد.

كما أن هناك حاليا عملية إجرائية لإعادة هيكلة وعصرنة القطاع المصرفي بصفة عامة لتحسين مستوى الخدمات المصرفية.

أما عن خسارة الصرف الذي مس القطاع الخاص فقد تمت تسوية 125 حالة من مجموع 312، والباقي في طريق التسوية ماعدا 62 متعاملا اقتصاديا رفضوا التسوية.

أما بشأن الجباية فإنه تم تكوين لجنة وطنية لدراسة عملية التخفيض من نسبة الضرائب ولاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وفوائد الشركات بغية التقليل من التهرب الضريبي.

وعن تصفية الحقوق للقطاعين العام والخاص والتي قدرت بمبلغ 35 مليار د.ج فهي في طريق التسوية، ولتجنب هذه المشاكل مستقبلا فإنه تم إنشاء صندوق لضمان الصفقات العمومية.

الخلاصة

إن الأسباب المحتملة للمبادرة بقانون المالية التكميلي، تتلخص فيما يلي:

- إنخفاض أسعار البترول،
 - إستعجال في النفقات،
 - إنهاء العقد مع صندوق النقد الدولي.
- ولقد بدا من خلال النقاش أن السبب الثالث هو المبرر الحقيقي، حيث ارتفعت نسبة نفقات التجهيز من 7% من الناتج الداخلي الخام إلى 9% منه.

وبشأن تمويل العجز في الميزانية فإن الطرق المرشح اعتمادها لتمويل هذا العجز هي:

- سوق البنوك المشتركة،
- موارد إعادة الجدولة،
- تأجيل تسديد السند المستحق،
- إقتطاعات على فوائد شركة سوناطراك وبنك الجزائر.

كل هذه الطرق ستؤدي لا محالة إلى رفع المديونية الداخلية وتكون ضغطا إضافيا على التوازنات المالية عند تنفيذ قانون المالية للسنة المقبلة.

ولابد من الملاحظة هنا أنه عند المقارنة بين المبالغ اللاحقة في العلاقة بين ترخيص البرنامج واعتمادات الدفع التي تلاشت عما كان عليه الحال بالنسبة لقانون المالية لسنة 1998، فإنها قد ارتفعت من واحد (196 مليار إلى 195 مليار د.ج في قانون المالية لسنة 1998) إلى ثلاثة (147 مليار إلى 45 مليار د.ج في قانون المالية التكميلي للسنة نفسها).

وفيما يخص نجاعة مشاريع الاستثمار المدمجة، فإن ضيق الوقت لم يمكن اللجنة من الاستفادة من آراء اللجان

المختصة بالمجلس والقطاعات المستفيدة، ضف إلى ذلك عدم وجود معطيات اقتصادية واجتماعية وإحصائية وتبقى اللجنة بدون إجابة موضوعية عن السؤال الآتي: إذا كان الهدف هو تمويل المشاريع فلماذا لا توجه هذه النفقات إلى تمويل المشاريع الموجودة قيد الإنجاز والإسراع بإتمامها خدمة للمواطنين وتخفيضاً لكلفة الإنجاز؟

كان هذا السيد رئيس الجلسة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، التقرير التمهيدي عن نص القانون المتضمن قانون المالية التكميلي الذي أعرضه عليكم للمناقشة والإثراء، شكراً، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد المقرر، وأسمح لنفسي أن أئوه بجدية العمل الذي جاءت به اللجنة وأعضاؤها مشكورون على ذلك، علماً أن الوقت كان ضيقاً جداً، ونشرع الآن في مناقشة هذا النص ونبدأ بالمتدخل الأول وهو السيد بوطويقة بن حليلة فليفضل مشكوراً.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكراً. سيدي رئيس الجلسة، سادتي الوزراء، إخواني أخواتي.

أولاً سيدي رئيس الجلسة، نحن من يصادق على هذا القانون، وقد سمعتُ ما قلته في البداية وأظن أنه يجب أن نحسن أمورنا، فبالنسبة لهذه القوانين التي ترسل إلينا قبل يومين حتى نناقشها ونصادق عليها فيما بعد، ونحن لا نملك حق التعديل، أليس واجبا عليّ أن أقرأها جيداً حتى أرفع يدي وأصادق عليها بنعم أو بلا؟ هذا أمر غير منطقي وغير مقبول، فيجب أن توفر لنا المدة الكافية لدراسة النصوص جيداً حتى نعرف ما يمكن أن نقوم به وأتمنى أن تتحسن الأمور حتى لا يحدث مثلما وقع سابقاً حيث تم توزيع قانون يحتوي على 350 مادة تم إرسالها وتوزيعها في صناديق البريد الشخصية للأعضاء في صبيحة نفس اليوم الذي سيعرض فيه ذلك القانون للمناقشة وذلك لم يسمح لنا بالإطلاع على القانون بشكل جيد، فحبذا لو تحسنت الأمور قليلاً خاصة وأتينا نحن الذين نصادق على هذه القوانين، فأتمنى أن تصلنا الملفات في وقتها وندرسها في وقتها.

هذا فيما يخص هذه النقطة، أما فيما يخص هذا القانون، فاليوم المشكلة المطروحة عندنا خاصة بالمصادقة، فماذا سأقول في هذا القانون سيدي رئيس الجلسة؟

أين ستذهب توصياتي التي أقدمها بخصوص هذا القانون؟ ومن سيضمن توصياتي؟ هل سأصادق بنعم أو بلا؟

إذا لم أوافق على مادة معينة فهل ينجر عن ذلك ذهاب نص القانون بكامله؟ وإنّ ذهابه ليس في صالحه، فهل نرجع الأمر في هذه الحالة إلى السيد الوزير ممثل الحكومة لتغيير الصياغة قبل طرح أسئلتنا وبذلك نحل المشكل؟

لهذا يجب أن يكون هذا الإجراء محدداً وواضحاً مرة واحدة، فقد أتيت هنا لوجود مشاكل ويجب حلها لذا وجب أن تكون هناك حلقة تواصل، وإذا لم تكن لدي أية مصادقية فسأبقى للأبد وأنا أتكلم وأقدم التوصيات، ويحضر القانون التكميلي ثم التمهيدي ويذهب القانون، لست مع إلغاء قانون المالية التكميلي ولكن هناك مشاكل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فماذا سنفعل لهذا القانون؟ من جهة يجب أن يصادق عليه ومن جهة فيه مشاكل؟ فما هو الحل الذي تقترحونه؟ فيجب أن نفكر سيدي رئيس الجلسة لحل هذا المشكل؛ فلست هنا من أجل تقديم التوصيات فقط ولا أريد أن يصدر قانون المالية التكميلي بهذا الشكل. أما فيما يخص الأسئلة التي سأطرحها لممثل الحكومة فقد حضرتها كتابياً لأنني لم أعثر على تقريره، ولم أدر ما حدث له، ولكن أشكر اللجنة لأنها جاءتنا بالأشياء التي عبرت عن كل انشغالاتنا، والسؤال الأول خاص بالبلديات، وكنت قد طرحته من قبل، فالناس تحاول حل المشاكل على مستوى الوزارات وتنسى البلديات، ومنه يجب خلق طريقة حوار أخرى وجديدة وهو حوار البلديات مهما كانت قيمة 9 مليار دولار من الادخارات ومهما كانت الاستثمارات.

نجد البلدية موصولة بخط الكهرباء من عند الخواص ولم تدفع أجور عمالها لمدة خمسة أشهر فلماذا نهملها وهي خلية أساسية، أم أننا سنقوم بخصوصية كل شيء حتى البلديات؟

وفي بعض البلديات تم قطع الإنارة العمومية ولم يتم إرجاعها إلا بمساعدة قوات الأمن وكذلك منع وصل الكهرباء لمضخات المياه التي خلفت مشاكل عويصة خاصة في شهر أوت، فما هي الإجراءات التي يجب أن تؤخذ في هذا القانون المالي التكميلي؟

إذا كان هناك انقطاع للماء في شهر أوت ويوجد لجنة تدرس الموارد الداخلية والخارجية في البلاد وتهمل عنصرها مثل هذا، فما جدوى وجودها؟

يجب علينا أن نحل المشاكل المهمة قبل أن نتطرق لأشياء أخرى ك معالجة قانون الطيران أو قانون البحث العلمي فلدينا مشاكل حقيقية.

فيما يخص الأسئلة أطلب من سيادة الوزير أن يفهمني قضية سوناطراك وما حدث لها، كذهاب أموالها والأمر الذي أجبرها على الاقتراض وهي التي كان بوسعها أن تجني ثمار أرباحها، الشيء الذي جعل من قضية سوناطراك غير معقولة بالنسبة لي، فأرجو إعطاءنا تفسيراً في القضية ملايين، لماذا؟

النقطة الثانية: أطلب من سيادتكم أن تفسروا لي هذه النقطة التي تخص التفسيرات التقنية والتي تعتبر عنصراً صعباً بالنسبة لنا، لأنها تحتاج إلى متخصصين، عندنا برنامج (qui ne se dispose pas de c.p) فيا ترى من أين يتم تمويل السكنات الاجتماعية ونحن غارقون في متطلبات البرامج التي هي في طور الإنجاز، وكذلك قضية 148 مشروعاً متعلقاً بقطاع الفلاحة واللجنة المختصة لم تعط التفسيرات اللازمة فيه بحجة ضيق الوقت.

كذلك لم نفهم النسبة الممنوحة محافظة الجزائر الكبرى والمقدرة بـ أربعة ملايين د.ج التي تعتبر جد مرتفعة مقارنة بنسب مناطق أخرى على مستوى التراب الوطني.

كذلك لماذا لم تكلمونا عن انخفاض نسبة الإنتاج، وأقول وأعيد انخفاض الإنتاج وليس انخفاض الأسعار، كما لم تشيروا في ملفكم إلى انخفاض نسبة إنتاج البترول!

هناك كذلك نقطة أخرى خاصة بعملية الهيكلة المعروفة عندنا، فكل يوم نقوم بهذه العملية ونهيكّل شيئاً جديداً ثم نهمله مرة أخرى يجب علينا أن نكف عن هذه العملية!

لا ننسى أيضاً المشاكل المطروحة على البلديات كأن يقال مثلاً: البلديات لا تسدد الديون، ولا تدفع الضرائب، هناك بعض البلديات التي خلقناها تعاني من مشاكل، لا علينا ولكن هناك وكالات عقارية أخذت أراضي البلدية ولم تدفع لها أي ثمن، وهذه الأخيرة تملك العقارات والسيارات والمكيفات الهوائية حديثة الطراز، هذه أمور يجن لأجلها رئيس البلدية.

لذا يجب أن نبحث في جوهر الأمور حتى نعرف مصدر المشاكل، ليس لأن البلدية لم تدفع الضرائب يجب حلها، بالعكس فالبلدية عنصر فعال وأساسي فهي بمثابة الرئاسة أو الجيش، فالبلدية تعمل أيضاً على تطوير البلاد و حمايتها أيضاً وتعمل على حفظ الأمن، فإذا طلب من رئيس البلدية إنجاز تكتة في مدة 40 يوماً تقوم بذلك وبكل نشاط فهو هناك لكي يطبّق وينكفّل... لذا يجب تعديل وضعية البلدية وشكراً سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد بوطويقة بن حليمة والكلمة الآن للسيد الميلود أوشريف فليتنفضل.

السيد الميلود أوشريف: شكراً سيدي رئيس الجلسة، بالإضافة إلى ما جاءت به اللجنة المختصة في التقرير التمهيدي وهي مشكورة على هذه الجهود التي تدخل ساعدهم مكتوباً ربها للوقت وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً والكلمة الآن للسيد بكير حني، تفضل.

السيد بكير حني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، سيادة رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة، السادة رجال الصحافة السلام عليكم ورحمة الله.

إعتباراً أن الميزانية هي حصيلة عرق الجماهير في إيراداتها والمرصودة لخدمتها، والموكل أمر تقرير مناحي صرفها إلينا كبرلمان، وتنفيذها للسادة أعضاء الحكومة المسؤولين أمامنا، الأمر الذي يجعلنا مسؤولين بالدرجة الأولى أمام الله والشعب وتتضخم هذه المسؤولية بالنظر إلى ما تجتازه بلادنا من ضائقة اقتصادية حادة، وما يعيشه شعبنا من أزمة معيشية أيضاً، تواجه تحديات عميقة وتحولات جذرية وهذا ما يجعلني أيضاً -إخواني أخواتي- أتذكر المقاييس التي حددها سيدنا يوسف عليه السلام حين طلب من ملك مصر إسناد أمر الخزينة له لما لديه من الصفات الغالية الأساسية حينما كانت تجتاز مصر -أو في حال استقبال- ضائقة اقتصادية، والتي أوردها الله في القرآن العظيم في قوله "إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" و"حفيظ" كثير الحفظ أي الحرص الشديد على الأمانة وحفظها وصيانتها كإيرادات، و"عليم" أعرف كيف أصرفها وأنفقها في المواجهة الحقيقية لخدمة الجماهير التي هي مسخرة لها، ونظراً لذلك أجد نفسي في قلق لأنه يتعدى دراسة نص المشروع المقدم إلينا وذلك لأن الأمر يتعلق بميزانية دولة بكاملها، فالوقت الضيق جداً المتاح لنا لا يتوافق مع النصوص المحكمة لسير مجلسنا الموقر، وهذا يحول دون الرجوع إلى الميزانية الأساسية لسنة 1998 دراسة وتفحصا عميقا، الرجوع إلى ميزانية سنوات مضت حتى يتبين مدى التطور أو عكسه في الإيرادات والنفقات لميزانية الدولة، كوننا لأول مرة ندرس ميزانية الدولة، وإن تعدد ذلك بإغفال المدة الزمنية التي يجب أن نتاح لنا بناء على أن الضرورات تبيح المحظورات فهذا لا يعني من تقديم بعض الملاحظات والانشغالات في المجالات التالية:

أولاً: سيدي الوزير، حفاظاً على مصداقية فخامة السيد رئيس الجمهورية اليمين زروال، حين إعلانه عن تخصيص صندوق خاص لولايات الجنوب يمول باقتطاع جزء من عائدات البترول، أرجو الإجابة عن مدى تجسيد هذا القرار واقعيًا؟ ما هي الولايات المعنية؟ كيف يوزع ويسير؟

ثانياً: مدى تجسيد قرار مساعدة الفلاحين في مجال الطاقة سيما في الجنوب حسب المواعيد المعطاة؟

ثالثاً: نظراً لصعوبة ظروف المعيشة في الجنوب وما ينجر عن ذلك من صعوبات الاستثمار والتعمير، وفي إطار التشجيع لذلك نود تقديم مساعدات لسكان هذه المناطق في مجال الماء والطاقة بكل أنواعها طالما أن حقيقة الأجور لم تطبق على غرار حقيقة الأسعار، علماً أن الكثير من المواطنين عاجزون حالياً عن تسديد فواتير الماء والكهرباء، فكيف بالبلديات؟ فيمكن مساعدة البلديات بتزويدها بالغاز الطبيعي سيما التي يمر أنبوبها على أنفها دون أن تشم رائحته.

سيادة رئيس الجلسة، سيادة الوزير، إن الضائقة الاقتصادية التي تشهدها بلادنا والمستوى المتدني لمعيشة المواطنين سيتوجب طرح بعض الملاحظات والاقتراحات:

- ترشيد النفقات بصفة عامة وجعل حد نهائي للتبذير والاختلاس وما إلى ذلك.

- القضاء على المظاهر التي تبرهن أمام الجماهير على عدم التحكم في الاقتصاد مثلاً:

* طوابير البواخر الجائمة في المياه الإقليمية التي تنتظر تفريغها لأيام عديدة.

* السلع والشاحنات والحافلات وغيرها الباقية لشهور في المرسى.

* توقف المشاريع عن مواصلة الإنجاز مما ينبئ عن سوء تقدير أولي الأمر.

* التسلط على التجار الصغار والحرفيين في الرقابة خاصة الفواتير، عوضاً عن التحكم في مراقبة المستوردين والمنتجين، وهذا ما يجعلني أقترح الاستفادة من تجارب بعض الوزراء والولاة وغيرهم من المسؤولين الناجحين في أداء مهامهم والذين توصلوا إلى تحدي الأزمة في إنجاز المشاريع وذلك بانتهاج سياسة التركيبة المالية، وإشراك المواطن في الإنجاز خاصة في مجال السكن والشغل، الصيانة الناجعة والاستغلال الأمثل للمنجزات.

- طريقة الإنجاز بتوزيع مشروع واحد على عدة مقاولين ففي ذلك تفادٍ لإضافات مادية جديدة والاحتكار ويؤدي ذلك أيضا إلى خلق تنافس في ورشة واحدة، وريح الوقت، واحترام آجال الإنجاز انتهاء بتمكين المواطنين من الاستفادة بالمشروع في أقرب وقت، وهذا يؤدي إلى اتخاذ مقاييس لتقلد المسؤوليات على مختلف المستويات مبنيا على القدرة الكاملة في التسيير خاصة واستنادا على البرهنة الميدانية.

وفي الأخير نرجو سيادة الوزير إفادتنا مشكورا، ما قيمة المديونية المتبقية؟ ما هو الأسلوب المالي المحدد لتسديدها؟ كيف تكون السياسة المالية بعد انتهاء الاتفاقية مع الصندوق العالمي للصرف، وما هو الدور الحالي للغرف التجارية التي اختفت من الميدان؟ ما هو التفكير لإيجاد حل للتلاعب العالمي في تسعيرة البرميل الواحد للبتترول حيث إن الجماهير تعتقد اليوم أننا لا نملك بترولاً ولا غازاً طالما لا نملك تحديد تسعيرة له، وما يؤكد ذلك أن المشروع اعتمد في تقدير الإيرادات بسعر البترول (15 دولاراً) وهو الآن أقل من 12 دولاراً، فما هو الموقف من هذا المشروع حالياً؟

نرجو أن ينصب البحث العلمي في بادئ الأمر على المياه الجوفية كمّاً ونوعاً وحدوداً بالإضافة إلى البحث في التربة وما يصلح لها من أنواع النباتات والمغروسات وهذا قصد فتح آفاق واسعة للاقتصاد الوطني باعتبار الفلاحة بترولاً أخضر لا ينفد، وفي الأخير تقبلوا تحياتي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بكير حني والكلمة الآن للسيدة نورية حفصي.

السيدة نورية حفصي: شكرا سيدي رئيس الجلسة. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء ممثلي الحكومة زميلاتي زملائي، السادة الحضور السلام عليكم.

سيدي الوزير، السؤال الأول الذي أود أن أطرحه والذي تنتظرونه من دون شك متعلق بمعدل السعر المرجعي الذي وضعت على أساسه الميزانية التكميلية.

إنّ سعر 15 دولاراً غير واقعي إذا اعتبرنا أن أسعار البرميل لا تتجاوز 12 دولاراً الشيء الذي يمكن أن يسبب عجزاً مالياً للميزانية. إن عدم الدقة في التوقعات التي وضعتها الحكومة بخصوص إيرادات الميزانية المرتبطة بأوساط تجارية ومالية خارجية، تتطلب وضع سياسة مالية تعتمد على إيرادات أخرى غير الجباية البترولية.

في قانون المالية، وضعت الحكومة في أول انشغالها الوصول إلى رفع العبء عن الصادرات النفطية من خلال رفع الصادرات خارج المحروقات إلى حوالي 2 مليار دولار أي ما يعادل 15% من مجموع الصادرات، وهذا ما كان يهدف إلى إعادة الاعتبار للمنتج الوطني، إلا أن قانون المالية التكميلي لم يشر إلى أية إمكانية لتجسيد هذا الهدف، فما تفسير ذلك؟

سؤال ثان، سيدي الوزير ألا تخشون بهذا العجز المتعلق بالميزانية أن تمسوا التوازنات الكبرى التي عانى منها الشعب الجزائري ويسعى لتعديلها منذ أربع سنوات من خلال البرنامج المخصص للتعديل الهيكلي؟

السؤال الثالث متعلق بالجباية العادية: إنّ التهريب أو الغش الجبائي هام جداً لذا يجب أن نشدد الرقابة لمحاربتة وأن نعتمد العدل في الجباية العادية، فالجزائر هي البلد الوحيد الذي تطبق فيه الجباية العادية حسب رأس الزبون «à la tête du client» كما يوجد أيضاً ثروات كبيرة لم تخضع للجباية، فيجب حسب رأيي أن نضع جباية خاصة بالثروات الكبيرة.

السؤال الرابع خاص بتمويل الرصيد الإجمالي للخزينة، فحسب رأيكم سيكون هذا التمويل عن طريق سوق البنوك المشتركة وتحويل موارد إعادة الجدولة إلى نقود، ومن هذا المنطلق يصبح اللجوء إلى التمويل النقدي ضعيفاً ولا تترتب عنه آثار تضخمية إلا أن هذه الطريقة تشكل -سيدي الوزير- ثغرة يمكن استخدامها أو توظيفها لتبييض الأموال وإعادة رسكلتها في النظام المالي العام بطريقة شرعية، وبالتالي تقنين هذه العملية، إذن تحويل مبالغ مالية ضخمة إلى مقابل نقدي كفيلاً بتوظيف رؤوس أموال خارج نطاقها الطبيعي خصوصاً أن هذه العملية تستلزم مساهمة بنوك مشتركة بما فيها البنوك الخاصة، أي أن هناك إمكانية نقل الأموال المهربة وإعادة ضخها بطريقة غير مباشرة وحتى مباشرة في النظام المالي والنقدي الوطني وبالتالي تبييضها، فهل لمستم ذلك سيدي الوزير؟

السؤال الخامس: إن إفلاس صندوق التقاعد راجع إلى انخفاض في الاشتراكات، ناتج عن تسريح العمال وعن العمال غير المصرح بهم، وراجع أيضا لديون الدولة التي ترتفع إلى 67,7 مليار د.ج، وتمويل صناديق أخرى كصندوق التضامن والشبكة الاجتماعية فهي كلها مصاريف إضافية تحملها الصندوق دون أن تدخل في حساباته.

سيدي الوزير، كيف سيكون حل هذا المشكل وهل هناك مشروع لتغيير نظام التقاعد؟

السؤال السادس: كيف تقسرون -سيدي الوزير- انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار؟

السؤال السابع خاص بخسائر الصرف، بالنسبة للمستثمرين، الحلول التي اتخذتموها غير مرضية وبالتالي هناك من يتهمكم بكونكم تريدون غلق أبواب الشركات الخاصة وبالتالي تقليص مناصب العمل، فما هي الإجراءات اللازمة لذلك؟

سؤال آخر يخص المشاريع الخاصة باستصلاحات الأراضي، إن تكاليف هذه المشاريع مرتفعة جدا، وبالتالي فإنّ الفلاح المتواضع لا يستطيع أن يتحصل عليها ولذا يجب علينا أن نأخذ حذرنا حتى لا تستولي البارونات عليها وتستغل الفلاحين.

سؤال آخر كذلك وهو أنّ مشروع المالية التكميلي لم يعط أهمية كبيرة للتنمية المحلية المتعلقة بالبلديات وهذا من خلال الموارد الإضافية القليلة المخصصة لها، أليست التنمية المحلية من أولويات التنمية الشاملة؟

لدي سؤال آخر متعلق "بالأورو" «EURO»: هل دخول "الأورو" في حيز التطبيق سيؤثر على الاقتصاد الوطني خاصة أن جزءا كبيرا من المبادلات التجارية تتعقد مع أوروبا؟

في الأخير نجد هناك عدة أسئلة تبقى مطروحة حول القضايا الاجتماعية كالمليون و200 ألف منصب شغل المتوقع في برنامج الحكومة إلى سنة 2000 لن تجد تفسيراً في هذا القانون التكميلي، المئات من الوحدات المغلقة بين الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية التي طرد عمالها وبقيت مغلقة لا هي مؤجرة لكي تدعم ميزانية الدولة وتوفر مناصب الشغل ولا هي بيعت لمن يستغلها ولا أعيد فتحها من طرف المالك العام! ماذا يعني غلق أبواب مئات الهياكل والممتلكات العامة العقارية وتجميد نشاطاتها كمصدر مالي مقابل تسريح عمالها وصرف منح ومرتبوات لهم؟ لا هي تكفي لعيشهم، ولا صناديق البطالة والتقاعد والضمان الاجتماعي قادرة على الاستمرار في التكفل بهؤلاء العمال الذين شل نشاطهم. إن مرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي تستدعي وقفة جديدة وميدانية للحسم في هذا الإشكال الاقتصادي الوطني الصعب ويجب على الحكومة أن تقدم أشياء عملية تأتي لعلاج انعكاساته ومخلفاته، كما يجب -بعد استقرار التوازنات الكبرى- أن تنتهج سياسة إرادية وشجاعة تدفع التنمية الاقتصادية التي تجد تمويلها ربما في استعمال جزء من احتياط الصرف، وبالمناسبة أتساءل إن كانت هناك نية في ذلك؟ وشكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة نورية حفصي وأحيل الكلمة إلى المتدخل الموالي وهو السيد محمد خاخة.

السيد محمد خاخة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، أنا بدوري أشكر اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي المقدم، وأسجل بكل ارتياح العمل الجاد الذي قاموا به والأسئلة العديدة المطروحة التي تعكس بصدق عدة قضايا كانت من اهتماماتنا وانشغالاتنا، فقط بودي -وسأكون مختصرا جدا- طرح مجموعة من التساؤلات أراها ضرورية.

أولا: أرى من خلال التقرير المقدم لنا والتقرير التمهيدي أن الدوافع التي جاءت بقانون المالية التكميلي هي دافع انخفاض سعر البترول وبالإضافة إلى ذلك كون الجزائر الآن تحررت من قيود صندوق النقد الدولي، لكن الشيء الذي بودي أن أقوله في هذا الظرف هو أن وزارتنا تسير في تناقضات صعبة قد يتجاوزها عدم قدرتنا على التخطيط ولا أتكلم على التخطيط بمفهومه الإيديولوجي وإنما على الأقل بمصطلح الترقب « en terme de prévision » فليس بوسعنا اليوم أن نتصور ما سيحدث بعد 06 أشهر أو بعد سنة، لأن المعطيات الموضوعية التي يجب أن تتوفر والمفروض أن تتوفر عند المختصين الذين بإمكانهم أن يضعوا البرامج الخاصة بنا، في بعض الأحيان نجد جزءا كبيرا منها غائبا وخارجا عن إرادتنا، لهذا السبب نرى أنه حتى التقديرات الموضوعية المتمثلة في 15 دولارا لا يمكن أن تجد لها تبريرات اقتصادية وإنما تبريرات تافولية وقد نحتاج أيضا إلى الكثير من « L'acrobatie » ، ويجب أن نوفق في المستقبل لأن كل المعطيات والمؤشرات تدل على أن هذا الانهيار في سعر البترول ليس ظرفيا أو حادثا طارئا «Accident» بقدر ما هو حصيلة للعديد من المعطيات التي وصلت وبشكل حتمي لهذا الوضع غير الظرفي أيضا

والذي لن يعالج غدا أو بعد غدٍ.

إنطلاقاً من هذا فإنّ سؤالي الذي أود أن أوجهه هو: هل يمكن الآن أن تتوفر -حتى نكون أوفياء لبرنامج قد صادقنا عليه بالأمس من طرف الحكومة- معطيات سواء كانت تشاؤمية أو تفاؤلية على الأقل موضوعية وقابلة للقياس لتمكنا من المراقبة وتمكنا من تصور الأشياء التي ستحدث في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة؟ فأنا أظن أن دولة غير قادرة على وضع تصور ولو متوسط المدى إذا كانت تعيش محطات في آجال ضيقة جداً ويظهر لي أنه من الصعب أن نتكلم عن برنامج خماسي ونحن نعرف أن هناك أحزاباً ومسؤولين قدّموا وعوداً كثيرة لم تنفذ والمواطن اليوم في وضعه الاجتماعي كاد أن ينفد صبره لأن وضعه ينتقل من السيئ إلى الأسوأ، ويعرف كلنا أننا لن نأتي بأمر جديد عما يعانيه المواطن اليوم في وضعه الاجتماعي ولو تفننا في وصف ذلك، وأعطي مثلاً بسيطاً ونحن في الصيف وفي أواخر جويلية والقانون المقدم من طرف الحكومة يتصور معالجة لمشكلة البلديات -كما جاء به الأخ بوطويقة- ففي ولاية ورقلة قامت سونلغاز بنزع كل عدادات الكهرباء في شهر جويلية والناس لا يستطيعون العيش من دون كهرباء، كذلك قامت بنزع عدادات المياه، لأن الناس قد وصلوا إلى درجة الاختناق حتى أصبحوا غير قادرين على تسديد فاتورة الكهرباء، ونفكر أن نضيف جباية على العقار والنظافة وإلخ حتى نجعل البلديات تسير من تمويل ذاتي إنطلاقاً من ثقل إضافي نفكر في أن نحمل المواطن عبئاً.

إنطلاقاً من هذا بودي أن أعرج أيضاً على موضوع ديون البلديات، فديون البلديات سيدي الوزير وصلت إلى وضع غير قابل للتحمل الآن، ففي كل مرة نسمع وعوداً بحل هذا المشكل نهائياً، وبذلت جهوداً وقدمت لنا من طرف رئيس الحكومة أرقام تبين الجهود التي بذلتها الدولة لتصفية هذه الديون، لكن في كل مرة نفاجاً بتزايد هذه الديون.

إن هذه الإشكالية التي وصلت ببعض البلديات إلى درجة الاختناق والشلل والعجز حيث أصبحت غير قادرة على فعل أي شيء وأصبح رؤساء البلديات الذين في القريب فقط أي في 7 أشهر أو 8 أشهر الفارطة كانوا يصلون ويجولون ويقدمون مواعيد للمواطنين للاستماع إليهم هربوا من مكاتبتهم كي لا يستقبلوا المواطنين إذ ليسوا قادرين أصلاً على مقابلتهم فليس في حوزتهم أي شيء مما وعدوا به كي يقدموه لهم.

إن إذا كان هناك جهد يبذل، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة على المستوى المركزي فيظهر لي أنه لا بد من التفكير في الأمر على المستوى المحلي.

لماذا أقول هذا؟ ذلك لأنه لما تم تقديم القانون منذ 7 أشهر كان ذلك على أساس أنه سيحقق فائضاً، لكن وللأسف حدث عجز قدر بـ 68 مليار د.ج، ثم وجدت حلول ظرفية كما يطلق عليها البعض والتي قدرت بـ حوالي 43 مليار د.ج.

فهل بالأمس كانت الوزارة والحكومة تجهلان وجود احتياطي عند كل من سوناپراك والبنوك يمكن استعماله أو كان موضوعاً فقط كاحتياط «Réserve» لمواجهة هذه الهزات التي كانت منتظرة؟

فإذا كان هناك جهد مثل هذا كان يمكن أن يبذل، فأنا يظهر لي أنّ هذه الديون لا تصل إلى هذا الحد فيمكن أن تساوي ربع هذا الرقم المقدم، وكان بالإمكان معالجة المشكل بسياسة أكثر إنسانية في التعامل مع الوضع الاجتماعي الذي يعاني منه المواطنون.

سؤال أخير بودي أن أطرحه وقد سبقني إليه زميلي السيد بكير حني فيما يخص الصندوق الخاص بتنمية الجنوب والذي كان أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية.

وحسب المعلومات التي وصلتنا بصفتنا نواباً لهذه الولايات أن هذه الميزانية خصصت كلها لما يسمى بطريق الوحدة الإفريقية سابقاً، فهل هذه المعلومة صحيحة؟ وإذا كانت كذلك فأنا أقول إنه عندما طرح موضوع هذا الصندوق فقد بعث ذلك تفاؤلاً كبيراً في أوساط المواطنين وهذا من خلال القرار الذي أعلن عنه فخامة الرئيس في مدينة غرداية، ونرى الآن أن هذا القرار يفرغ من محتواه رغم أهميته وطابعه الاستراتيجي ولكن إذا أقررنا بالطبع الاستراتيجي لهذا المشروع وأهميته، فممكناً جداً أن نجد له تمويلاً آخر خارج هذا الصندوق وحتى في الخارج ولم لا؟

إنطلاقاً من هذا فلا يمكن أن نفهم كيف يتخذ قرار بهذه الأهمية في الوقت الذي تنتظر فيه ولايات الجنوب على الأقل من هذا الصندوق أن يرفع عليها القليل من الغبن السائد على مستواها.

إنطلاقاً من هذه التساؤلات سيدي الوزير، هل توجد إمكانية لاجتهادات أخرى -باعتبار أننا لا نملك إمكانية التعديل في القانون- لإعطاء أو للتعامل بأكثر إنسانية مع أوضاع نراها على الأقل حسب وجهة نظرنا لا تحتل على المستوى الاجتماعي وشكراً سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكراً والكلمة الآن للسيد بشير طويل فليتفضل.

السيد بشير طويل: شكراً سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، السيد وزير المالية ممثل الحكومة والوفد المرافق له، زملائي، زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأحاول أن أضع لمداخلتي منهجاً متوازناً بالنظر إلى حصولنا على هذه الوثائق في وقت متأخر، وبدون مقدمة أقول إن قانون المالية التكميلي المعروض علينا نظراً لحساسيته وارتباطه بقانون المالية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني يعتبر في الحقيقة من حيث الدراسة هاماً جداً، من حيث إدخال الأثرآت عليه فذلك يعدّ ضرورياً، لأنه يعبر عن سياسة لبرنامج وضعه مسؤول الهيئة التنفيذية بالاشتراك مع طاقمه، وهذه السياسة أو هذا البرنامج كانت له دراسات سابقة وكانت محل وضع خطة خماسية يبدأ تجسيدها في السنة الأولى من الخطة الخماسية هذه، هذا يعني أن الدراسة تمت بطريقة معمقة وأن المعطيات كانت وافية ومتوفرة لدى جميع من ساهم في إعداد:

- (1) برنامج الحكومة.
- (2) قانون المالية الذي يجسد سياسة برنامج الحكومة.

أقول وبكل صراحة إن هذا الأمر في النقاش الذي يجمع الهيئة التنفيذية مع الهيئة التشريعية والبرلمان يجب أن يكتنفه نوع من التعاون والتكامل، والاستماع إلى بعضنا البعض في الأمور التي تهم مصير الأمة والبلاد.

فهذه التعديلات المطروحة اليوم، ربما طرحت في الهيئة التشريعية قبل ذلك بثلاثة أشهر وكانت مرفوضة بطريقة قطعية رغم التعديلات التي طرحها زملاؤنا في الغرفة الأولى، ربما كان الرفض هو الجواب القطعي لهذه التعديلات وفق مبررات ربما كانت آنذاك موضوعية، واليوم بعد ثلاثة أشهر فقط يأتي قانون المالية التكميلي! هذا القانون يعيد النظر في بعض الاعتمادات ويعيد النظر في بعض التوقعات، وي طرح في الحقيقة انشغالات كان الزملاء بالأمس في الغرفة الأولى قد طرحوها بكل موضوعية.

إن مبدأ الثقة المتبادلة التي يجب أن تحكم العلاقات بين الهيئات أي "هيئات الدولة ومؤسساتها الدستورية" يجب أن يكون مكرساً.

وعندما نقدم اقتراحات وإثراءات وننتقد مناقشات يجب أن تؤخذ هذه المناقشات من جانبها الموضوعي ومن جانبها التكاملي التعاوني الطبيعي.

النقطة الثانية من ضمن الملاحظات والتساؤلات كما أشرت -وفي الحقيقة لم أحضر تماماً تدخلنا نظراً لحصولنا

على الملف متأخرا- تدور حول مبدأ الحفاظ على استقرار التشريع وتنفيذ برامج الدولة. هذا المبدأ مهم جدا، لأنه يعبر على قوة مؤسسات الدولة خاصة وأنا خارجون منذ فترات قصيرة من وضعية صعبة ونتجه نحو الاستقرار السياسي والأمني، أي نحو الاستقرار الشامل بصفة عامة.

وعليه يجب أن تأخذ كل التشريعات التي نسنها من اليوم فصاعدا طابع الاستقرار والاستمرارية والثبات نحو الخط الأصيل المرسوم، وإعادة النظر في كل مرة في هذه التشريعات تطرح تساؤلات حول اهتزاز مؤسسات الدولة، واهتزاز فكر وكفاءة المشرفين في مؤسسات الدولة على رسم برامج وتوقعات المؤسسات في هذه الدولة.

النقطة الثالثة التي أود أن أطرحتها كملاحظة واقترح في نفس الوقت، وهو تجنب التصريحات التفاوضية، وهذا عندما ترتبط بمناسبات ومواعيد معينة على غرار: "إننا لسنا في حاجة إلى إعادة الجدولة" و"إن الصحة المالية لبلادنا مستقرة لفترة معينة" و"لا يمكن أن نتأثر بانخفاض أسعار النفط" ... إلى غير ذلك من التصريحات التي يمكن أن تجر أصحابها بعد مرحلة قصيرة جدا إلى الوقوع في التناقض مع هذه التصريحات.

ونسلم اليوم بتصريحات انخفاض سعر المحروقات وهذا يحتم علينا مراجعة اعتمادات الدولة نحو التخفيض وكذلك تبني مشاريع جديدة وهنا نطرح تساؤلا كذلك: هل هذه المشاريع تعتبر انشغالات جديدة لم تكن متوقعة في برنامج الحكومة بل أقول في برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي حددها منذ سنتين أو أكثر؟

أقول هل هذه الانشغالات وهذه الاهتمامات لم تكن مرصدة آنذاك في هذا البرنامج؟ وهل هي انشغالات جديدة؟ وعندما نرجع إليها نرى أن هذه المشاريع وهذه الانشغالات في الحقيقة كانت متوقعة وكانت مدرجة ضمن برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج رئيس الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، من هنا أقول في الملاحظة الرابعة: إن تذبذب أسعار المحروقات وهو الشيء الذي حتم على الهيئة التنفيذية إدخال مراجعة على قانون المالية وربما حتى على برنامج الحكومة لا يعتبر مفاجأة بالنسبة إلينا، فلنا خبراء ولنا متخصصون وكفاءات تجول وتصول في العالم عبر المؤسسات المالية وكذلك في أوساط الأسواق البترولية، لها كل المعطيات، ويمكن أن تضع هذه المعطيات رهن أيادي المخططين في الهيئة التنفيذية.

أقول أكثر من ذلك، إن تبرير انخفاض سعر البترول الذي أثر على مراجعة قانون المالية، هذا التبرير وإه بالنسبة لنا، وأشبه حالة الجزائر وحالة الاقتصاد الجزائري وانعكاسات حالة الاقتصاد الجزائري على الحياة العامة أشبه ذلك بالمريض المزمن -شفاهم الله جميعا- الذي يعرف أن مرضه يحتم عليه أن يحمل معه دائما حقنته اللازمة، حتى لا يتعرض لمفاجأة أثناء نوبة ما، كحقنة "الأنسولين" في حالة المريض المصاب بمرض السكري المزمن، فهذا الإنسان لا يمكن أن يخطئ يوما ما وينسى حمل دوائه وذلك مهما كانت الأوضاع سواء كان مسافرا أو مقيما في بلاده، أو دعي كضيف لدى أحدهم، وسواء كان في حالة صحية جيدة أو في حالة متدهورة فهذا المريض يضع دائما التوقعات والاحتمالات السيئة ويحمل معه دواءه بصفة دائمة.

نفس الشيء بالنسبة للجزائر، باعتبار أنها تعتمد أساسا بنسبة 90% في اقتصادها وفي حياتها العامة على المحروقات وأقول إن الخطأ في هذا المجال غير مسموح به، ويقول لي إنسان اليوم إنه تفاجأ بانخفاض أسعار المحروقات، وأنا أقول إنه ما دمنا نعيش بنسبة 90% على المحروقات فمن اللازم أن نحذر كل حذرنا ونفقد كل دراستنا واجتهاداتنا نحو هذا المصدر الأساسي والأول للاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول بأن توقعات تذبذب الأسواق والأسعار يمكننا معرفتها من اليوم، فقد أصبحت متخصصا، ودليلي في ذلك الاقتراحات التي يقدمها خبراءنا على مستوى (OPEC) مثلا بخصوص ضرورة تخفيض الإنتاج، وضرورة إبرام صفقات جديدة مع الطرف الفلاني وعدم إبرامها مع الطرف الآخر... إلخ، فلدينا خبراء والحمد لله.

وهذا كله لأصل إلى نتيجة أساسية وهي أن التوقعات في هذا المجال يجب أن لا تكون خاطئة وبعتمادنا أساسا على هذا المورد، من اللازم أن تكون كل حساباتنا مدققة جيدا ويحملنا هذا الأمر إلى نقطة ثانية دائما كانت محل طلب من المواطنين ومحل طلب من الخبراء ومحل طلب من كل من لهم غير على هذا الوطن والذين يعلمون جيدا أن قدرات وإمكانيات هذا الوطن الطبيعية والموارد البشرية تؤهله للاعتماد على غير هذا المورد.

إذن فحيداً من اليوم فصاعداً، إذا أردنا أن نأخذ تصوراً شاملاً لحل شامل للوضع التي تمر بها البلاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يجب علينا أن نؤخر هذا المورد بالنظر إلى إمكانيات الدولة البشرية والمادية والطبيعية إلى -ربما- الدرجة الثانية أو الثالثة فلدينا الزراعة والفلاحة والحمد لله ولدينا كذلك المصانع التي بدأت اليوم -رغم الصعوبات التي تعيشها- تتأقلم وتتكيف مع المعطيات التكنولوجية الجديدة، كما أننا نملك موارد بشرية لا بأس بها، فهذه العوامل كلها يمكن أن تخرج هذا البلد الغني الثري، وذلك عن طريق مقترحات، من أزمة التبعية للمحروقات إلى حل أممي، أمن الغذاء، أمن الصحة... إلى غير ذلك.

بالنسبة للدراسة التقنية لقانون المالية التكميلي هذا، أقول بأن الخشية من التركيز في تعويض العجز على الجباية، يحملنا ربما إلى وقوع انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحصول على نتائج عكسية للمخطط الاقتصادي.

ففيما يخص قانون المالية السابق وكل القوانين المالية الأخرى أخذنا تدابير معينة ترمي وتهدف إلى تشجيع الاستثمار وتشجيع الاقتصاد وربما فتح مجالات جديدة من ناحية التسهيلات ومن ناحية الامتيازات المالية والامتيازات الجبائية.

إذا كنا اليوم -وفي هذا الظرف الذي تمر به البلاد وتجد فيه صعوبة مالية- نعمل على مراجعة هذه التدابير ونجد أنفسنا في طرح يتناقض مع التسهيلات الممنوحة للاقتصاد والتسهيلات الممنوحة للاستثمار ربما يكون لذلك أثر سلبي على المدى البعيد، فالمشكل اليوم تم حله، ضف إلى ذلك أنّ تحصيل الموارد الجبائية -أقول وأكرر سيدي الوزير- يجب أن لا يكون بطريقة فوضوية.

فتحصيل الموارد الجبائية حق للدولة وللمواطن ولكن عندما يأخذ طابع الملاحقة غير القانونية أحيانا والتي تصحبها جملة من الأعمال والتصرفات اللاأخلاقية كالرشوة والمحسوبية إلى غير ذلك فلا، فهذا التحصيل يجب أن يكون بطريقة قانونية وشفافة تأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد، وعندما أقول الاقتصاد أعني بشقيه الجانب العمومي والجانب الخاص لأن كل هذا يعتبر اقتصادا وطنيا تركز عليه الدولة في بناء مؤسساتها.

ومن ناحية ثانية أقول إن توزيع التخصصات الجديدة في مجالي التجهيز والتسيير في هذا القانون -قلت كأن الأمر يتعلق بمشاريع جديدة كانت مدروسة سابقا- يجب أن لا يؤدي بنا إلى ضرب مبدأ المساواة بين القطاعات التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها في الجانب التسييري والجانب التجهيزي.

حقيقة نحن نعمل على الاعتناء بجملة من القطاعات، بالفلاحة والتعليم العالي وبالسكن، بالتشغيل وبصندوق البطالة، فهذا جيد لكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب قطاعات أخرى هي كذلك من صلاحيات الدولة حتى نجرد قطاعات من الميزانية ونتركها كهيكل بدون روح، فهذه المؤسسات موجودة وربما لديها واجبات ملقاة على عاتقها نحو المواطن، نجردها ونقلص من اعتماداتها وهذا لا يسمح لها بالتحرك وبالتالي يعطل وجودها وحتى الهدف الذي وجدت من أجله.

من جهة ثالثة وأخيرا، أقول كنا نود في إطار قانون المالية التكميلي أن تكون النفقات خاصة في جانب الجبهة الاجتماعية، حقيقة ركز القانون المقدم إلينا على جوانب حساسة مثل السكن، الصحة، التعليم والتجهيز، ولكن يوجد حتى في إطار هذه الجبهة الاجتماعية أولويات أخرى، أولويات يعاني منها المواطن، فيمكن أن يتنازل عن حقه مثلا في السكن لكنه لا يمكن أن يتنازل عن حقه في التغذية، وهذا الأمر حقيقة نحن نلاحظها وكل واحد منا يعاني في الميدان من الحالة المزرية التي يعيشها المواطن البسيط ولا أقول في المنطقة النائية أو في الجنوب أو الشمال أو الريف، فالمواطن في كل مكان حتى الموجود في المدينة والذي ربما هو محسوب على الطبقة المتوسطة فهذا المواطن يعاني هو أيضا من العجز في القدرة الشرائية والتدهور والبؤس، فلا بد أن نعتني بهذه الوضعية في قانون المالية التكميلي، فنرى كيف نحقق هذا الهدف الإستراتيجي والذي له الأولوية للخروج من هذا المأزق وبالتالي إخراج

المواطنين من هذه الأزمة التي يعانون منها، وهذا أمام الارتفاع المتزايد لأسعار الحاجيات الأساسية التي يعتمد عليها المواطن في عيشه سواء من حيث الغذاء أو الإيواء أو النقل أو الصحة وأضرب مثالا في هذا المجال حيث إنه في كل مرة تقوم وسائل الإعلام العمومية في الصحافة بالإعلان عن زيادة في ارتفاع الأسعار في مجالات معينة كالكرام، الإنارة أو الماء وهي كلها حاجيات يعتمد عليها أساسا المواطن في حياته العادية اليومية، وعليه فمن اللازم وضع حد لمثل هذه التصرفات.

حقيقة نحن نعمل بالنظر إلى الأبعاد الكبيرة للمخططات الاستراتيجية للدولة، ولكن في نفس الوقت لا نغفل ولا نتجاهل هذا الجانب الاجتماعي وشكرا.

واسمح لي سيدي رئيس الجلسة إن كنت أطلت عليكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بشير طويل وأطلب من السادة المتدخلين المتبقين اختصار تدخلاتهم وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد بوجمعة زلاطي فليفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زلاطي: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

بعد قراءتي لنص القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 98 والتقرير التمهيدي للجنة المالية أ طرح السؤالين التاليين:

أولا: خصص مبلغ ملياري (02) دينار جزائري للصندوق المشترك للجماعات المحلية، سيدي الوزير هل سيعطي هذا المبلغ دفعا جديدا لانطلاق المشاريع المتوقفة منها إدخال أنابيب الغاز لـ 20 بلدية عبر التراب الوطني؟ وأذكر على سبيل المثال مشروع بلدية المشربية (ولاية النعامة) فهي بلدية نائية، بلدية تظل دوما عاجزة أمام تقديم المساهمة المقررة عليها بـ 25% من تكلفة المشروع، وهنا أفتح قوسين سيدي الوزير، فالأخ من غرداية طرح مشكلة الغاز حيث قال إن أنبوب الغاز يمر بالقرب من غرداية وقد سبب ذلك لنا مشكلة، وذلك لأننا لا نستطيع أن نربط بين القنوت، فالبلدية قد أنجزت 7 كيلومترات من الأنبوب الأصلي إلى المدينة، أما الأنابيب الثانوية فلا تستطيع إنجازها.

وعليه سيدي الوزير أقترح ما يلي:

1 - إعادة النظر في التركيبة المالية (Montage financier) لهذه المشاريع مع إعفاء المساهمة للبلديات النائية.

2 - تكفل صندوق -إذا كان ممكنا- مشترك للجماعات المحلية بالمساهمة المالية في إنجاز هذه المشاريع المتوقفة وذلك حتى نخفف من معاناة المواطنين.

3 - إسراع شركة سوناطراك في تسديد ضريبة على مرور أنبوب الغاز عبر هذه البلديات، علما سيدي الوزير أن شركة سوناطراك لم تسدد الضريبة الخاصة بمرور أنبوبها الغازي عبر البلديات لمدة سنتين، ولو دفعت الضريبة المفروضة لهذه البلديات لقامت ربما بوضع اتفاقية مع «KANAGAZ» كي تسترد تلك الضريبة وتبدأ في الإنجاز وهذا سيسهل الأمر للبدء في عملية الإنجاز وإذا كانت هذه الاقتراحات -سيدي الوزير- غير ملائمة فما هو البديل الذي تقترحونه؟

السؤال الثاني: ما هي السياسة المستقبلية التي ستعتمد في التحصيل الجبائي علما بأن أغلب المؤسسات العمومية قد حلت؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زلاطي والكلمة الآن للسيد بوبكر بوقرنوس فليفضل مشكورا.

السيد بوبكر بوقرنوس: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

في الحقيقة تمنيت أن أناقش بعض المواد من القانون التكميلي لاسيما الاستثمارات التي تتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية و140 مشروعا، لكن الزملاء أشاروا إلى ضيق الوقت وحتى اللجنة المختصة أشارت إلى ذلك وأنا أشاطرها في الرأي، على أن يكون لها في المستقبل رأي مع الغرفة الأولى خاصة في ميدان الاستثمار على المدى الطويل والقصير، فيجب أن يكون لنا رأي ومعلومات كافية حول ذلك، هذا بخصوص النقطة الأولى، أما فيما يخص النقطة الثانية فإنه عندما صودق على مشروع قانون المالية لسنة 1998 نجد أن الغرفة الثانية لم تنصب بعد ولهذا لم تكن لدينا الفرصة لاقتراح بعض الأمور ومناقشة البعض الآخر، ولهذا رأيت أن أقترح بعض النقاط لقانون المالية للسنة المقبلة، والذي لا محالة سيحضر في ظرف شهرين أو ثلاثة أشهر، وهي تتعلق ببعض المواد الفلاحية -أبقى دائما في تخصصي وفي مجالي- ومن بين هذه الاقتراحات فإن قانون المالية لهذه السنة أي 1998 عدل الضرائب الجمركية عن بذور البطاطس المستوردة حيث انخفضت من 45% إلى 15% في هذه السنة، فهذا الانخفاض والتعديل شجعا نوعا ما الفلاحين والمهنيين وأنعش القطاع بحيث نلاحظ:

(1) - الأسعار في السوق حاليا أقل بكثير من السنة الماضية وفي نفس الوقت فيما يخص البطاطس المنتجة «La nouvelle pomme de terre» حاليا فإن سعرها منخفض جدا وهذا راجع لانخفاض الضريبة الجمركية من 45% إلى 15%.

(2) - إن البضاعة موجودة بكثرة في السوق حاليا والاحتياجات مغطاة مقارنة مع سنة 97 أين استوردت كميات هامة للاستهلاك وسأعطي بعض الأرقام.

(3) - الكمية المستوردة لهاته السنة للاستهلاك ضعيفة جدا وذلك لأن البضاعة المحلية قد نافستها من حيث السعر وهذا دائما راجع إلى الضريبة الجمركية، فانخفاض الضريبة الجمركية من 45% إلى 15% والبقاء على الضريبة الحالية لبطاطس الاستهلاك، وتوضيحا للإخوة فإنه يوجد نوعان من البطاطس: بطاطس الاستهلاك التي تستهلك مباشرة في السوق وهناك بطاطس البذر، والضريبة الجمركية كانت تتعلق ببطاطس البذر، أما بخصوص ضريبة بطاطس الاستهلاك فبقيت هي نفسها وهذا ما شجع وجود البطاطس الموجودة حاليا في السوق بأسعار حقيقة منخفضة، وهذا الانخفاض قد جنب الخزينة ما يعادل قيمة معتبرة من العملة الصعبة حيث في سنة 97 مع 45% من الضريبة الجمركية على البذور استوردنا للاستهلاك 60 ألف طن أي ما يعادل تقريبا 60 مليون فرنك فرنسي من العملة الصعبة، أما في سنة 98 ومع انخفاض النسبة إلى 15%، استوردنا 4 آلاف طن فقط من بطاطس للاستهلاك لا للبذر أي بانخفاض الكمية من 60 ألف طن إلى 4 آلاف طن بقيمة 4 ملايين فرنك فرنسي والفرق بين هاتين السنتين هو 50 مليون فرنك فرنسي بقيت في صناديقنا وهذا يعني 5 ملايين و600 مليون سنتيم فرنسي قديم.

والاقتراح الأول -السيد الوزير والسادة الوزراء- هو رفع الضريبة الحالية لبطاطس الاستهلاك المستورد من الخارج، أما بطاطس البذر فالحسابات الاقتصادية برهنت أن نسبة 15% من الضريبة الجمركية الحالية لازالت مرتفعة نوعا ما، ونقترح أن تعادل النسبة إلى حوالي 3% لتمكن الفلاح من أن يكون منافسا للبضاعة الأجنبية ولحماية منتوجه.

الاقتراح الثاني للسنة المقبلة إن شاء الله هو تخفيض الضريبة الجمركية دائما والضريبة على القيمة الإضافية «T.V.A» وذلك على قطع الغيار والتجهيزات والملحقات التي تتمتع بإعانة أو دعم من طرف الدولة، ومن بين القطاعات التي تتمتع بهذا الدعم نذكر إنتاج الحليب، إنتاج البطاطس، الزيتون والكروم التي تستفيد حاليا حسب معلوماتي من حوالي 9,5 مليار دينار من خزينة الدولة، أما المنشآت والتجهيزات فنذكر منها خاصة معدات ومنشآت الري والتبريد، لهذا نطلب -وهو رأي الاقتصاديين والمهنيين- أن تخفّض الضريبة الجمركية والقيمة المضافة حول كل معدات القطاعات المذكورة.

الاقتراح الثالث هو أن معظم المبيدات «insecticide»، بجميع أنواعها مستوردة في الجزائر منها مثلا: المبيدات المضادة لبعض الأمراض وللحشائش الضارة... إلخ، والضريبة الجمركية المفروضة عليها تعتبر مرتفعة وتقدر حاليا بـ 25% مما يجعل الفلاح يشتريها بأثمان باهظة في السوق وهو مرغم على ذلك لأن عصرنة الفلاحة وتكثيف الإنتاج يتطلب استعمال المبيدات، وفي بعض الأحيان يكون استعمالها إجباريا، والثمن المرتفع حاليا جعلنا نرى ظهور

بعض الأمراض الخطيرة خاصة في السهوب والسواحل الجزائرية حيث إن الفلاح لا يستطيع في بعض الأحيان شراء هذه المبيدات.

وعليه، أيها السادة الوزراء، أقترح تخفيض الضريبة الجمركية من 25% إلى 3% وهذا دائما من أجل تدعيم المنتج الوطني.

الاقتراح الرابع وهو أنه بإمكان الجزائر حاليا أن تصدر كمية من البطاطس المبكرة التي تنتج من ديسمبر إلى مارس في عدة مناطق ساحلية بالجزائر، ففي هذه المدة لا توجد بطاطس جديدة في أوروبا وهناك طلب من عدة بلدان لهذا المنتج في هذه الفترة.

علما بأن هناك متعاملين اقتصاديين جزائريين قد صدروا كمية قليلة ولكن المشكلة التي اعترضتهم في التصدير هو السعر الذي تباع به البطاطس الجزائرية المبكرة في الخارج، حيث نلاحظ الاختلاف أولا من مصدر إلى آخر فرغم قلتهم إلا أننا نجد اختلافا فيما بينهم وكلهم يصدرون بأسعار ضئيلة.

ولهذا نقترح في إطار التصدير خارج المحروقات أن تكون هناك نصوص قانونية وتنظيمية تحدد خاصة السعر الأدنى للاستيراد «FAUP» للبطاطس المبكرة، حيث نقترح ألا يكون أقل من 2,5 فرنك فرنسي للكيلوغرام الواحد.

أما النقطة الخامسة والأخيرة السادة الوزراء هي عبارة عن استفسار، حيث إن مدينة أم البواقي مدينة تنتج لوحدها كمية هامة من التبغ تغطي لوحدها حوالي 50% من الاحتياجات الوطنية وهو نوع من التبغ صالح للشم وقد شرعت حاليا ولاية أم البواقي في إنتاج تبغ السجائر الذي يُستورد منه ما يقارب 95% من الاحتياجات الوطنية، لكن نجد أن الفلاحين يعانون من سنة إلى أخرى من مشاكل التسويق مع الشركة الوطنية للتبغ والكبريت بخصوص السعر وخاصة اللجوء إلى الاستيراد مع رفض المنتج الوطني الذي هو حاليا مخزن إلى يومنا هذا، والتبغ كما يعلم الجميع من احتكار الدولة مهما كان النظام السياسي، فحتى في نظام السوق الحرة يبقى دائما من احتكار الدولة، لهذا نطالب برفع الضرائب غير المباشرة على كل أنواع التبغ ليستطيع الفلاح في أم البواقي وفي المناطق الأخرى أن يسوق منتوجه وأظن أنه القطاع الوحيد الذي غطى الاحتياجات الوطنية وبالتالي لا مجال للاستيراد، ونعالج هذا بالضرائب غير المباشرة على كل ما هو مستورد، والقضية -سيدي الوزير، السادة الوزراء- هي قضية سعر الضرائب الجمركية، وللحديث بقية في هذا المجال، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوبكر بوقرنوس والكلمة الآن للسيد يوسف براهيم.

السيد يوسف براهيم: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير والوفد المرافق له، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، السلام عليكم وبعد.

لي بعض الملاحظات أود تسجيلها فيعد اطلاقنا على التقرير المقدم من قبل اللجنة وهي مشكورة على ذلك، تساءلت اللجنة في فقرة مؤشرات اقتصادية عمّا يلي:

(1) تخصيص 2 مليار دينار جزائري للصندوق المشترك للجماعات المحلية، بينما خصص ما يقارب 4 مليارات دينار جزائري لمحافظة الجزائر الكبرى وحدها، وقدمت اللجنة -طبعا- تساؤلات عن ذلك ولم يقدم لها تفسير، فنحن نتساءل مرة أخرى، كيف أن صندوق الجماعات المحلية المخصص للوطن كله يساوي (2) ملياري دينار بينما محافظة الجزائر الكبرى وحدها يخصص لها ما يقارب 4 مليارات دينار؟ فمعنى هذا وبعملية حسابية بسيطة أن محافظة الجزائر الكبرى وهي وجه البلاد -مما لا شك في ذلك- تساوي 96 ولاية! فنحن نتساءل عن انعدام هذا التوازن؟

(2) إن فرض رسوم على العقار عموما هو إجراء تم في ظروف استثنائية، ويبدو أن الحكومة قد وجدت ذلك إيجابيا بالنسبة لها فحافظت عليه.

والمعلوم أن هذه الرسوم جاءت في ظرف كانت فيه الحكومة تنادي باقتصاد الحرب، فخرج من السيد الوزير والوفد المرافق له أن يقدموا لنا تفسيراً عن هذه الرسوم مع العلم أن المواطنين ليسوا مقتنعين بها والكثير منهم لم يدفعها، وعليه كفانا من المبدل الذي يقول بأن خزينة الدولة جيوب رعاياها لأن الجيوب يوماً ما ستفرغ ونسقط جميعاً في الوحل لا قدر الله.

لقد ورد في التقرير قول السيد الوزير بأن هناك إجراءات تتعلق بالمالية المحلية المخصصة للديون المستحقة على البلديات، والسيد الوزير يقول بأن هناك إجراءات مالية محلية لمعالجة هذا الموضوع، فالرجاء أن يقدموا لنا هذه الإجراءات علنا نفهم ما هي الحلول المقترحة.

من المعلوم سيدي الوزير، أن البنوك تلعب دوراً هاماً في حركية الاقتصاد ونسمع دوماً من الحكومة أنها ستقوم بدورها في عملية اقتصاد السوق، غير أن الواقع يقول إن البنوك مع الأسف تزداد انغلاقاً على نفسها، فمتى تتحرك هذه البنوك، أم أن مهمة البعض من موظفيها هي الاختلاس؟ مع العلم أنه في الأيام الأخيرة وقع هجوم شرس على أموال البنوك، فما هي الإجراءات المتخذة لإيقاف هذا النزيف؟

وأخيراً أكدت الحكومة على أنها ستحقق (2) ملياري دولار كإيرادات خارج المحروقات فمتى يتحقق ذلك زمنياً؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد يوسف براهيمى وأحيل الكلمة إلى المتدخل ما قبل الأخير وهو السيد محمد الطاهر بوزغوب فليتنفضل.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكراً. سيادة رئيس الجلسة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين.

لقد سجلت بعض الملاحظات لكن الإخوة الذين سبقوني قد تطرقوا إليها وحتى لا أكرر ما تفضل به الإخوة الزملاء أكتفي بالتعبير عن تقديري للمجهود الجبار الذي بذلته اللجنة في إعداد هذا التقرير التمهيدي حول النص الذي هو الآن موضوع النقاش رغم الوقت الضيق، وهنا أود سيادة رئيس الجلسة أن أتطرق إلى نقطة في شكل تساؤل:

سمعنا عند افتتاح هذه الجلسة الإشارة إلى عدم التمكن من توزيع التقارير التمهيدية في الوقت الذي يسمح لأعضاء مجلسنا الموقر بالدراسة المتأنية للنص موضوع النقاش، وسمعنا كذلك أن بعض الزملاء قد تدخلوا وقالوا بأن التقارير التمهيدية -ولم تكن بالمرّة الأولى- قد وزعت في وقت قصير جداً وهذا ما لا يسمح لهم بالتعمق في الدراسة وإبداء الرأي حول نصوص القوانين المعروضة علينا.

وقد قرأنا أيضاً في التقرير التمهيدي للجنة بأن الوقت لم يمكنها من دراسة هذا القانون بعمق وخاصة أنه يحتوي على ميزانية موجهة أساساً للتجهيز وهذا يتطلب تشاوراً ودراسة معمقة.

فسؤالي سيادة رئيس الجلسة هو هل ضيق الوقت هذا يرجع سببه إلى تباطؤ عمل اللجان أم أن اللجنة في حد ذاتها يصلها التقرير متأخراً؟

وحتى لا يفهم المواطن الذي يتابع نقاشاتنا أن هناك تقصيراً على مستوى مجلسنا الموقر، فتساؤلي هو هل السبب يرجع إلى تباطؤ عمل اللجنة أم أنه يرجع لسبب آخر؟ وفي هذه الحالة يحتاج المواطن إلى توضيح حتى لا يقع سوء فهم وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمد الطاهر بوزغوب وستكون إن شاء الله هناك إجابة لتساؤل الأخ، وحقبة

فإن تدخله والذي كان بمثابة نقطة نظام يتطلب استفسارا وإن شاء الله سيقدم له ذلك. المتدخل الأخير هو السيد عبد القادر مازوزي فليتفضل.

السيد عبد القادر مازوزي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. شكرا سيدي رئيس الجلسة، السادة الوزراء ممثلي الحكومة، زملائي، زميلاتي، بدون مقدمة أتدخل حول نقاط أعتبرها هامة وأرجو بل ألق بالرجاء على السيد الوزير أن يأخذها بعين الاعتبار لسببين اثنين:

- السبب الأول هو أن هذه الانشغالات تعبر بحق وبحقيقة عن آمال وطموحات المواطنين.

- السبب الثاني هو أن لها خصوصيات لمنطقة من مناطق هذا الوطن، وهي مناطق الجنوب.

فبالنسبة لصندوق الجنوب، أنا أتساءل لماذا لم يتحرك لدعم التنمية المحلية في هذه المناطق، وما هي الآليات التي اتخذتها وزارة المالية حتى يعمل هذا الصندوق في هذا الاتجاه؟

السؤال الثاني خاص بسعر الكهرباء، فهذا الانشغال عميق وذو أهمية قصوى بالنسبة لنا في مناطق الجنوب، ونعتبره أساسيا مثله مثل المواد الأساسية التي يتناولها المواطن في حياته اليومية، بحيث إن سعر الكهرباء يفقر العائلات بل ويحرمها في بعض الأحيان حتى من استعمال المكيفات الهوائية، وأقول هذا عن قناعة واطلاع، إن بعض المواطنين في مناطق الجنوب -ويعلم السيد الوزير هذا- يمتلك المكيفات الهوائية لكنه لا يستطيع استعمالها نظرا لغلاء سعر الكهرباء.

كما يجب أن يعلم الإخوة أعضاء مجلس الأمة أن مكيفا هوائيا واحدا يشتغل بمعدل ثماني ساعات يوميا تقدر فاتورته الشهرية بحوالي 6 آلاف دينار، فما بالك إذا كانت العائلة تمتلك مكيفين هوائيين يعملان بمعدل ثماني ساعات فتستقدر الفاتورة حينها بـ 12 ألف دينار شهريا وهذا ما يؤثر فينا كثيرا نظرا لقيمة هذا المبلغ. لذا أعتبر أن ذلك مطلب أساسي وجوهري لا بد من أخذه بعين الاعتبار في دعم سعر الكهرباء بالنسبة للقطاع الفلاحي وبالنسبة للاستهلاك العائلي.

بالنسبة للجباية على المواد البترولية، لا يخفى عليكم سيدي الوزير أننا نمتلك محطة غاز في بلدية من البلديات الفقيرة جدا وأقول الفقيرة جدا وهي تمول محطة توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، لكن الجباية المستحقة لا تدخل لخزينة الولاية وإنما تذهب إلى ولايات أخرى بحكم أن الشركة الأم ليست ممرضة في ولاية أدرار.

وعليه فإننا نطلب منكم التكفل باسترجاع هذه الجباية لأننا في حاجة ماسة إليها في ولاية أدرار، خاصة وأن مصادر الدخل بالنسبة لميزانية البلديات وميزانية الولاية تعتبر منعومة.

بالنسبة لعجز البلديات فهي مشكلة تطرح باستمرار من طرف الإخوة أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومن طرف الإخوة أعضاء مجلس الأمة وأصبحت تشكل هاجسا لكل هاته البلديات الموجودة، وأنتم على دراية أكثر مني بوجود حوالي ألف بلدية تعاني من العجز، وعليه فإننا نلح على اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على هذا العجز وإعطاء ما أمكن من الاعتمادات للتنمية المحلية، لأنها أساس التنمية الوطنية.

بالنسبة للعقار، وأتحدث هنا عن بعض المراسيم التنظيمية التي تصدر من خلال تطبيق قانون المالية، وقد طرحت هذا في مناقشة برنامج الحكومة وأخص بالذكر هنا مرسوم 93/271 الصادر في 10/11/93 وأكرر فأقول إن هذا المرسوم مجحف بل وظالم في حق مناطق الجنوب، لأنه يقدر المتر المربع الواحد في بلدية برج باجي مختار النائبة الموجودة على حدود مالي والنيجر بنفس المتر المربع الموجود في الجزائر العاصمة، وهذه تعتبر طامة كبرى يدفع ثمنها المواطن، ونحن كممثلين لهؤلاء المواطنين نرفض هذا المرسوم ونطلب من سيادتكم وضع تقييم حقيقي لقيمة الأرض في كل أماكن الوطن وذلك لأن قيمة الأرض في بعض المناطق الجنوبية ليست نفسها في بعض مناطق الشمال وليست بالضرورة أيضا هي نفسها في بعض مناطق الوسط أو في بعض مناطق الهضاب العليا.

وعليه فنحن نطالب بالإنصاف وشكرا لكم سيدي رئيس الجلسة، شكرا لكم سيدي الوزير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر مازوزي وشكرا لكل المتدخلين وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ممثل الحكومة للرد على أسئلة المتدخلين وشكرا.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، سأحاول بقدر الإمكان تقديم الأجوبة والمعطيات والتحليل الضرورية لتوضيح الرؤية والإجابة على بعض الانشغالات. في البداية أريد أن أقول بأن قانون المالية التكميلي من المفروض أن يكون له طابع استثنائي لتعديل بعض المعطيات غير المتوقعة أثناء أشغالنا حول قانون المالية العادي للسنة المعنية، علما بأن شروط تسيير الشؤون الاقتصادية والمالية للسنوات الأربع الماضية كلنا على دراية بها، بحيث نجد أنها كانت تحدد سنويا بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بكل موضوعية وبكل شفافية، وكانت هناك مقاييس ومعايير تؤخذ بعين الاعتبار في إطار تحديد التوازنات الكبرى وتحديد الإجراءات سواء من جانب التنمية الاقتصادية أو الحماية الاجتماعية، وحقيقة، في السنوات الماضية، وبالنسبة لميزانية التجهيز كان هناك مقياس بالنسبة للناتج الداخلي الخام يقدر بـ 7% علما بأننا لا نستطيع أن نتجاوز هذا القدر، وعندما نحدد 7% بالنسبة لميزانية التجهيز وننظر للحاجيات التي تحدثت عنها اليوم فلن نستطيع تحقيقها حتى وإن كانت ضرورية وذات طابع استعجالي، لكن بعد إبرام الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ستكون لنا إمكانية تحديد برنامج التجهيز المرتبط بالحاجيات ولكن سيكون هذا في حدود شروط تمويل هذه البرامج «Le financement simple».

المشكلة الخاصة بالميزانية هي قيد الدراسة، وهي ليست بسبب وجود عجز مالي بل المشكلة يتمثل في طريقة تمويل هذا العجز، هل تمويل هذا العجز يكون باللجوء إلى سوق ما بين البنوك أم باللجوء بأخذ قسط مالي يكون مصدره إعادة الجدولة على مستوى الخزينة؟ هل لهذا تأثير سلبي؟ هل يمكن كذلك أن يؤثر سلبا على الجهود والتضحيات المبذولة في السنوات السابقة؟ هل نستنتج أن هناك رجوعا إلى الوراثة؟

نحن نجيب فنقول لا، هناك تحكم في العجز على مستوى 2% وهو مقبول على مستوى جميع البلدان حتى ولو كنا لا نملك المستوى التنموي لبلدان أوروبا، أين الاتفاقيات الخاصة بتوحيد السوق النقدي الأوروبي قد حددت نسبة 3% كعجز مالي مقبول لكل بلدان أوروبا، والأهم من هذا كله هي طريقة تمويل هذا العجز.

الملاحظة الثانية تخص الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، تحدثت عن بعض المطالب والأشياء والتي هي بمثابة مطالب محلية، إذا نظرنا للحاجيات الحقيقية وإلى المشاكل الاجتماعية الحقيقية نقول بشأنها إنه حتى ولو تضاعفت ميزانية الدولة مرتين أو ثلاث مرات فلا نستطيع تلبية جميع الحاجيات، والمشكل الأساسي هنا يتمثل في التمويل والمقابل.

وهنا نتساءل هل بإمكاننا أن نمول كل هاته الحاجيات أم هل بإمكاننا أن ننجز كل الأشياء الضرورية لتلبية هذه الحاجيات؟

الملاحظة الثالثة تتعلق بكيفية الحفاظ على التوازنات الكبرى وتمويل عجز الميزانية في إطار سياسة تتعلق بالأموال العمومية «une politique des finances publiques».

لقد انطلقنا في تحديد سياسة للأموال العمومية وهذا منذ سنوات مضت في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومن المفروض أن نستمر فيها وهنا نقول هل نملك طاقة للتحكم في هذه السياسة وتطبيقها؟ وهل نملك القدرة للتحكم في المشاكل الاجتماعية ونبتعد -كما سبق لي وأن قلت هذا أمام المجلس الشعبي الوطني- عن "الشعبوية"؟ فنجد أنفسنا تحت الضغوطات الاجتماعية وبتسبب في تكوين تهديد على التوازنات الكبرى، وبالتالي يمكن بهذه الطريقة أن نرهن المستقبل.

جميعنا يتذكر نهاية سنة 93، أين انطلقنا بعجز مالي على مستوى الخزينة بأكثر من 8% من الناتج الداخلي الخام، ولاسترجاع التوازنات على مستوى الميزانية كان من المفروض علينا أن نبذل مجهودا تدريجيا عبر كامل السنوات، وحقا حدث هذا في إطار برنامج الاستقرار وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، منذ بداية سنة 94، وذلك في

إطار تطبيق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي.

نسمع في بعض الأحيان في الساحة وفي الأوساط الرسمية وغير الرسمية تساؤل المواطنين أين الإنعاش الاقتصادي؟ وأين هو إنعاش المؤسسات؟ وكيف القضاء على المشاكل الاجتماعية كالبطالة وغير ذلك من الأمور الأخرى التي تحدثت عنها؟

وهنا نقول هل بإمكان الجزائر القضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها في سنة أو سنتين؟ هذا سؤال هام! هذا إلى جانب العجز المالي على مستوى الخزينة وخسارة المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي والتي تغطي تقريبا 80% من القاعدة الصناعية والقاعدة الاقتصادية الجزائرية.

جميع المؤسسات السالفة الذكر كانت تعاني من العجز المالي، وما زال بعض هذه المؤسسات يعاني من العجز إلى يومنا هذا، والبعض الآخر يعلن عن إفلاسه وتوقفه تماما عن العمل، وهذا رغم الجهود التي بذلت طيلة 4 سنوات والتي تميزت بالتضحيات، تخفيض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، ورفع الأسعار، ورغم هذا أعلنت المؤسسات الإفلاس وبالتالي الغلق ثم طرد العمال، وهنا نقول هل هناك اختيار آخر؟

ومع اتباع هذه الطريقة فقد عملنا على تخفيف الضغط على الميزانية في التدخل عن طريق التطهير المالي للمؤسسات بعد أن قدمت أكثر من 800 مليار دينار جزائري ما بين 1991 إلى نهاية سنة 1997!

الكثير من المؤسسات كانت معرضة للحل وما يقارب 700 مؤسسة تابعة للقطاع المحلي كانت معرضة للحل أيضا! أكرر وأقول هل من اختيار آخر؟

المشكلة الأساسية اليوم يتمثل في كيفية تمويل هذا العجز المالي والذي لن يتأتى إلا عن طريق اللجوء إلى السوق ما بين البنوك، بحيث نجد سيولة كبيرة وموارد مالية كبيرة على مستوى البنوك.

المبالغ المودعة من طرف المؤسسات الاقتصادية أو المواطنين والعائلات هي مبالغ مالية ضخمة موجودة على مستوى البنوك.

وأحسن دليل على هذا هو النتائج المسجلة على مستوى القرض السندي الذي تفضلت به شركة سوناطراك في إطار الانطلاق للعملية الأولى لتنظيم سوق رؤوس الأموال في الجزائر والذي تم الانطلاق فيه قصد الحصول على 5 ملايين دينار وفعلا تحصلنا على هذا المبلغ في مدة أسبوعين وكان من المفروض أن نتحصل عليه في مدة شهرين، فضلنا كذلك رفع السقف وفعلا تم ذلك وحدد بـ 8 ملايين دينار، تحصلنا على 3 ملايين دينار إضافية بعد مدة 10 أيام، هذا إلى جانب غلقنا للقرض السندي لشركة سوناطراك بـ 12 مليار دينار.

هذا يعني وجود موارد مالية بين أيادي المؤسسات أو الأشخاص أو العائلات، وهناك احتياطات غير مصرح بها وهي موجودة في البنوك وفي أن واحد طلبنا من البنوك إعطاءنا معلومات حول التغييرات الطارئة للمبالغ المودعة في البنوك الخاصة بحسابات الأشخاص، ووجدنا أنها لم تتغير، وهذا يعني أن القرض السندي الخاص بشركة سوناطراك حتى ولو كانت عنده نسبة فائدة مشجعة فنحن نقول إن المبالغ المالية التي تحصلنا عليها لم يكن مصدرها «les comptes bancaires» ولم يسحبها أصحابها من الحسابات البنكية لتقديمها لسوناطراك، بل جاءت من خارج الحسابات البنكية، إذن نقول إن اللجوء إلى سوق ما بين البنوك طريقة مفيدة وبناءة، وليس لها تأثير تضخمي، لأن عن طريقها نستغني عن اللجوء إلى "مطبعة الدينار لنصنع الدينار" ولتكوين زيادة في الكتلة النقدية التي لا مقابل لها في الإنتاج والتي من الممكن أن تتسبب في التضخم، وإذا ارتفع مستوى التضخم فسترتفع نسب الفوائد.

الحمد لله، اليوم وبعد مجهودات وتضحيات، وصلت نسبة الفوائد إلى 24% وكانت ضرورية جدا، وانخفضت بصفة تدريجية وأصبحت القروض تطبق على الاستثمار وهذا بداية من 1 جويلية بـ 8,5% حيث تعتبر نسبة جد مشجعة من طرف المستثمرين، وعلينا فقط أن نحافظ على سعر هذه الفائدة، مادام مستوى التضخم أقل من 6%، لأنه لو ارتفع مستوى التضخم إلى 8% فسترتفع نسبة الفائدة هذه إلى 10%، ومن المفروض السهر على أن يكون الفرق بين نسبة التضخم ونسبة الفائدة بنقطتين على الأقل.

فيما يخص سعر صرف الدينار، لا يوجد هناك تخفيض للدينار ولا تعديل لقيمة الدينار، هذه الأخيرة تتراوح حسب قيمة العملات الأخرى وكما قلت أمام المجلس الشعبي الوطني، قيمة الدينار لم تنخفض بل قيمة الدولار هي التي ارتفعت، وقد ارتفعت بشكل كبير بالنسبة لكل العملات الأخرى، ولكن بالمقارنة مع بعض العملات سواء الفرنك الفرنسي أو الدوتش مارك فإن قيمة الدينار قد تحسنت خلال الأشهر الستة الأخيرة، تحسنت -والحمد لله- ولا يوجد خسارة في الصرف، والنقص الذي يمكن أن يكون قد أثر على معنويات المستثمرين ورؤساء المؤسسات هو تصرفات بعض الإطارات على مستوى البنوك.

فحين يتقدم أصحاب التجارة وخصوصا المستوردون ويقدمون الفاتورات «La domiciliation bancaire» يطلبون منهم مبلغا مقابل مبلغ مالي يمثل 110% من مبلغ الفاتورة وقد يوافقون على تقديم 100% من مبلغ الفاتورة وي طرح السؤال إذا استوردت مليار سنتيم أضع مليار سنتيم في البنك، فلماذا أضع مليارا ومائة؟ يقال مائة مليون خطورة الصرف.

فلولا تخفيض قيمة الدينار لكانت للبنك التغطية، إذن تصرف مثل هذا هو أولا غير عقلاني وغير مقبول في القواعد الاقتصادية والمالية ومن المفروض أن تكون ثمة علاقة ثقة بين البنوك والربون، وعندما يتعارف رئيس المؤسسة ورجال الأعمال من المفروض أن تكون لصاحب البنك علاقة ثقة بزبونه فيقدم له قروضا عوض أن يفرض عليه تقديم مبالغ مالية بصفة إجمالية! إذن مثل هذا التصرف رسخ في ذهنيات كل المتعاملين الاقتصاديين خطورة الصرف، حتى في بعض الحالات فإن المستوردين أو المستثمرين يتحصلون على قروض خارجية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات أو خمس سنوات، لكن البنك يرفض إعطاء ضمانات تقدم في نفس شروط هذا القرض للمستثمر وأكثر من هذا فهو يفرض على المستثمر تقديم (une provision supplémentaire)، إذن بهذا التصرف تصبح (la crainte de la perte de change) راسخة في الذهنيات ويبقى تخوف الناس وترددهم في الاستثمار واللجوء إلى التمويل الخارجي الذي يحمل في طياته فوائد، ولكن أكد مرة أخرى أننا لسنا في حاجة لتخفيض قيمة الدينار، وتحديد قيمة الدينار ليس تحديدا إداريا بل يتم على مستوى السوق النقدي، بين البنوك وسوق الصرف أي هناك عرض وطلب للعملة الصعبة، والتوازن والسيولة على مستوى البنوك وطلب الاستيراد والمستوى الاحتياطي بالعملة الصعبة الذي وصل إلى تسعة ملايين دولار لا يبرر تخفيض قيمة الدينار، ولهذا هناك استقرار في الدينار -وإن شاء الله- هناك مستثمرون ليس لديهم أي تخوف من هذا الجانب.

فيما يخص عملة (Euro)، فقد طرح أحد الإخوة من أعضاء المجلس قضية (Euro)، العملة الجديدة التي ستنظم وستطبق في السوق الأوروبية، والتي لها تبريرات ولها أهداف. أنا رفضت شخصيا إعطاء رأي حول دور (Euro) وتأثيره على الجزائر، حقيقة لو نأخذ مستوى التبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا فهو يفوق 62% من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للجزائر ويصل في بعض الأحيان إلى 65% سنويا، وأثناء دخول (Euro). في النشاط فقد تقرر علينا بلدان أوروبا تمويل المبادلات معها بـ (Euro) في حالة ما إذا فرضت علينا وليس لنا اختيار آخر نتماشى معه ونطبقه، سيتنافس (Euro) مع الدولار حسب تنظيم التجارة عبر العالم وسيقوي (Euro) الاستقرار داخل بلدان أوروبا وهذا هو هدفه الرئيسي، أي تدعيم وتقوية أوروبا أمام الدولار، وحتى لو توقعنا اليوم دراسة ما هو تأثير (Euro)، فهل بإمكاننا دراسة تأثير الدولار اليوم أو الغد أو بعد شهر أو بعد سنة؟ الأسواق النقدية والمالية تعرف تقلبات نظرا للتصرفات أو الأزمات التي يمكن أن تعرفها بعض مناطق العالم ولهذا فمن غير الممكن تحديد أو تقييم ما هي تأثيرات (Euro) أثناء دخوله من الآن إلى سنة أو سنتين.

ونقول إن أحسن ما نقوم به هو تقوية الاقتصاد الجزائري بغية التصدي لكل التهديدات مهما كانت كضرب عملتنا سواء من (Euro) أو الدولار أو العملات الأخرى، وأحسن شيء هو تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري بالنسبة للأسواق الخارجية.

فيما يخص المؤسسات وتلبية حاجيات كل المواطنين، وعند عودتنا للأسواق الخارجية نجد المعدل يفوق 80% من التموين الخارجي لهذه الأسواق الخارجية، فنحن -حقيقة- باقون في خطورة تتمثل في ضرب استقرار السوق الجزائرية، أو خطورة تهديد التوازنات الخارجية أو الداخلية وحتى بالنسبة لربط الاقتصاد الوطني مع صادرات

المحروقات وإنتاجها، كذلك نجد نفس الخطورة ومن الضروري القضاء عليها بالفعالية الاقتصادية ولهذا لما نصل إلى فعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء كانت عمومية أم خاصة، أحسن شيء يمكن القيام به خاصة ونحن في اقتصاد السوق وأسنا اقتصاد سوق بآتم معنى الكلمة، يتضمن تحرير الصناعة، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وهناك تكييف مع المعطيات والحقائق بالنسبة للنظام الجبائي، وتحويل العملة الجزائرية، تحويل الدينار، قدرة التحويل (la convertibilité courante du dinar est assurée)، وحتى لو سافر المواطن الجزائري فسيقدم له تحويل بقيمة خمسة عشر ألف دينار جزائري، هذه بداية حميدة -إن شاء الله- وستحسن الأمور مستقبلا، ولكن الفعالية الحقيقية هي ضمان مستقبل مبني على نشاط المؤسسات وفعاليتها والرفع من قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلية أم الخارجية.

اليوم عندما تطلب المؤسسات الجزائرية سواء عمومية كانت أم خاصة حماية السوق الوطنية والإنتاج الوطني، نتساءل ما هي هذه الحماية؟ ما هو مستوى هذه الحماية؟ هل تبقى في أوضاع احتكارية تؤدي بالمؤسسات إلى فرض سعرها وجودتها والنوعية على المستهلك المفروض عليه اللجوء إلى منتج واحد؟

هدفنا نحن هو الأخذ بمؤسساتنا نحو السوق الخارجية فإذا كان ثمة تخوف من المؤسسة الأجنبية في السوق الداخلية، كيف نطمح لخوض الأسواق الخارجية والتمركز فيها؟ إذن المشكل الأساسي هو فعالية المؤسسة، اقتصاد السوق -هذه قاعدة اقتصادية أساسية- هو اقتصاد مؤسسات وليس اقتصاد إدارة أو وزارة بل مؤسسات، فإذا توفرت لدينا مؤسسات كان لنا اقتصاد وإذا انعدمت المؤسسات ينعدم الاقتصاد، ولهذا فغلق المؤسسات العمومية وحلها ليس من أجل الغلق والحل، فلم تعد هذه المنهجية باقية وهي التي أدت بكثير من المؤسسات للحل النهائي وذلك نظرا لوجود مشكل طاقة صناعية ضخمة بدون أن تشارك في التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الجزائريين.

لو كانت عندنا ألف وثلاثمائة مؤسسة تابعة للقطاع المحلي -وأغلبية الإخوان أعضاء هذا المجلس جاءوا من القطاع المحلي- يبقى فيها العمال صباحا ومساء طوال الشهر والعام ينظرون وينتظرون متى تدفع لهم الخزينة، أين ذنب الدولة؟ أين ذنب الخزينة؟ أين المشكل؟

المشكل الاقتصادي، أزمة مالية واقتصادية مست البلد، تصرفات في التسيير، إجراءات غير منطقية ولكن اليوم هل يكون الحل عن طريق الخزينة التي قدمت في مدة سبع سنوات 800 مليار دينار بدون جدوى؟ لقد وجدنا الحل في حل هذه المؤسسات وتقديم حقوق للعمال واقترح شراء هذه المؤسسات من طرف العمال حيث أعطينا لهم كل الإمكانيات ولكن كثيرا منهم رفضوا ذلك.

بعدها تم بيع ثلاثمائة مؤسسة قسمت على أكثر من خمسمائة شركة ذات أسهم مكونة من طرف عمال، طلبنا من البنوك إعطاءها بعض التسهيلات في القروض ليتم الانطلاق في الأعمال، ولهذا اقترحت على الإخوة النواب في المجلس الشعبي الوطني على المستوى المحلي أقل مساهمة تطلب منهم حين يزورون ولاياتهم، وهي زيارة المؤسسات التي بيعت للعمال للاستفسار عما إذا كان هناك نشاط أم لا أو إذا كانوا يعانون مشاكل أخرى نشاركهم في حلها؟ ولكن اليوم عندنا أكثر من خمسمائة شركة ذات أسهم، تنشط وعندها مشاكل ولكنها انطلاقة جديدة وستحسن -إن شاء الله- الظروف بصفة تدريجية وتعطي نتيجة، وهذه قاعدة صناعية ممكن أن تساهم بكثير في التنمية الاقتصادية.

وبهذه الطريقة يمكن التحسين في الاستثمار وفي إيرادات الجباية العادية، لأن التأثير السلبي للجباية على المحروقات هو معروف اليوم، فإذا كانت إيرادات صادرات المحروقات تمثل حوالي 95% من إيرادات العملة الصعبة سنقول إن انخفاض سعر البترول إلى ثلاثة عشر أو أربعة عشر دولارا للبرميل لا يؤثر خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة على التوازنات الخارجية، هذا صحيح وهو بفضل الاحتياطي بالعملة الصعبة وتطوير الصادرات الإجمالية، ومستوى الاستيراد وكذلك مستوى سد المديونية -الأرقام كلها موجودة- ولكن كيف نعوض الجباية البترولية؟ وكيف نخرج من هذا المأزق؟ لو ترون الميزانية التي بين أيديكم وترون هيكل إيرادات الميزانية على مستوى الجباية تجدون أننا نتوقع في سنة 98 حوالي 350 مليار دينار كإيرادات في الجباية العادية، لكي تجلب لنا ثلاثمائة وخمسين مليار دينار، وحين نبحث مم تتكون الثلاثمائة وخمسين مليار دينار هذه، نجد أنها تتكون من ضريبة على الأعمال التي تتضمن الرسم على القيمة المضافة، يعني الضرائب غير المباشرة، فيها رسوم جمركية، فيها أيضا ضرائب غير مباشرة على التبغ مثلا، إضافة إلى ذلك فيها (I.R.G sur salaire) بمبلغ واحد وأربعين مليار دينار والضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء ولما نحلل الضرائب الأخرى نجد أن (l'impôt sur I.B.S) لا يجلب أكثر من عشرين مليار دينار سنويا، وهذا المبلغ يتكون من ضريبة على أرباح مؤسسات تنشط في قطاع النفط والبنوك ومؤسسات التأمين وبعض المؤسسات الخاصة، إذن المشكل هو أن أغلبية المؤسسات التابعة للقطاع العمومي

والتي تمثل كما قلت تقريبا 75% أو 80% من القاعدة الاقتصادية لا تساهم لأنها كما تعلمون في خسارة حتى لو كانت الضرائب مفروضة على الأعمال (I.T.V.A) والقدرة المالية للمؤسسة لا تسمح لها بدفعها فهي غير قادرة، حتى لو تنتج وتبيع فالمدخل يذهب إلى سد المديونية أو لتغطية الكشفي المصرفي (الكشفي البنكي) فليس لها مال.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فنفس الشيء، فهي تعاني من الأزمة وحتى من جانب آخر وهو التهرب الجبائي، هذا الأخير ليست لي الإمكانيات لإعطائكم المستوى الذي وصلت إليه، الشيء الممكن قوله هو وجود ملفات كثيرة خاضعة للمتابعة. أنا أوافق أن نأخذ احتياطات لكي لا نظلم التجار ورؤساء المؤسسات، لكننا أعطينا بعض التوجيهات لمصالح الرقابة بغية التخفيف نوعا ما من الرقابة على أصحاب الصناعة الباقين في نشاطهم رغم الأزمة ورغم المشاكل التي عرفتها البلاد، لكن عندما نرى بعض الإحصائيات حول التهرب الجبائي؟ عندنا ملفات منها ملف واحد به عشرون مليار سنتيم، وقد قلت أمام المجلس الشعبي الوطني بأن البعض في البلدان التي نعرفها أصبح يقول «il faut savoir tricher avec le fisc» فمن يرد التهرب فليفعل ولكن بطريقة معقولة على الأقل لكي لا يفهم أنه يعمل وينشط وليست له أرباح، فلماذا تهريب عشرون مليار؟ عندنا ملفات أين كانت الاحتمالات الجبائية والتكررات تجاوزت عشرين مليارا ومن طرف شخص واحد فقط! ولكن اليوم المفروض على هذه المؤسسات هو المساهمة في تمويل الخزينة، وبالنسبة لعدد العمال الذين يتم تشغيلهم من طرف هذه المؤسسات كلها هو ثلاثمائة واثنا عشر ألفا، أعلى عدد تحصلنا عليه هو خمسة عشر ألف عامل وليس شخصا واحدا.

هناك مجموعة من الناس تستورد وتبيع، الاستيراد هذا من المفروض أن يكون مسجلا عند الجمارك الذين لهم علاقة بمصالح الضرائب وفي نفس الوزارة، هؤلاء الأشخاص يبيعون بدون فاتورة، رغم أن كل شيء مسجل في البنك، وفي الأخير تباع أشياءهم بدون فاتورة، هناك شخص استورد بثلاثة عشر مليار سنتيم، أتم كل البيع بدون فاتورة، ويوم استفسرت مصالح الضرائب عن التصريحات الجبائية وعن مبيعاته وثمانها والفاتورات، نفى كل شيء!

الإحتيالات الضريبية موجودة وأحيانا بصورة خطيرة، يجب تنظيم أنفسنا لأن هناك إصلاح للنظام الجبائي، حيث تشكو بعض المؤسسات أو المستثمرون الخواص وأصحاب الصناعة من الضغط الجبائي منه 38% متمثل في (I.B.S) و (T.V.A) مرتفعة كثيرا وهي تؤثر على مستوى الأسعار و (I.R.G) عال وفيه «taux marginal» 50% وممكن أن يكون مرتفعا، لكننا لو طرح سؤالنا بديلا على أغلبية التجار وأصحاب الصناعة، فلا أحد بإمكانه الإجابة. هذا النظام الجبائي بالنسب المحددة عن طريق التشريع لو تطبق على الأرقام الحقيقية، فهل تعرفون كم يجب عليكم دفعه من ضرائب؟ سيجيبون بالنفي! إذن فلو يعمل التاجر وصاحب الصناعة في الواقع ويقیمان الضريبة الممكن دفعها، فلن يتحكما في هذه الأمور، أهم شيء على الأكثر هو تبرير إذا كان فيه ضرائب يتم تسجيلها والبقية تخبا، واليوم هناك لجنة وطنية بصدد دراسة النظام الجبائي والضغط الجبائي، وقد قدمت تقريرها في مشروع قانون المالية لسنة 1999 وإن شاء الله سنتقدم أمامكم باقتراحات حول تخفيض الضغط الجبائي، ومن المفروض أن نقوم بإجراءات أخرى مباشرة في إطار توضيح النظام الجبائي، والتوعية على مستوى أوساط أصحاب الصناعة والتجار وغرف التجارة والصناعة، لكي تكون لنا ثقافة جبائية وثقافة اقتصادية وثقافة تتعلق بالأموال العمومية ودور الضريبة.

ذكرت في المجلس الشعبي الوطني أن العالم معكوس، ففي بلادنا تسمى الضريبة وفي البلدان الأخرى تسمى المساهمة لتمويل برامج ذات منفعة عامة حسب الأرباح، ونحن نسميها الغرامة ونطلق عليها هذه التسمية لأننا كنا قبل سنة 1962 تحت الاستعمار، فالتاجر الجزائري أو الصانع أو الفلاح كانوا يتهربون من الضريبة، وكان ذلك ضمن عملية الجهاد لأنه تهرب من ضريبة المستعمر التي تعود بالنفع على المستعمر، هذا جيد، لكن مادامنا اليوم في بلد مستقل والضريبة عبارة عن مشاركة لتمويل أشغال عمومية وتمويل منجزات عمومية وأشياء أخرى فمن الضروري أن نفهم بعضنا البعض، وتتطور الأمور والأفكار والذهنيات للمشاركة، حتى إنني قلت إن هذا التاجر الذي يمر في الشارع بشاحنته لو عثر في حفرة سيستم الدولة على عدم إنجازها وتعييدها للطرق، ويملاً شاحنته سلعة بمائة مليون فائدة أو مائتي مليون ثم يشتم الدولة إذا وجد الطريق غير معبّد لكنه لا يتذكر أنه لم يساهم في تهيئة وتعييد هذا الطريق!

هذا هو المشكل، في مفهوم الضريبة ومعناها الحقيقي، وقد اقترحنا على إخواننا في وزارة التربية إدخال دروس في البرامج المدرسية عن دور الضريبة وبالنسبة لأبنائنا فالطفل ذو الست سنوات أو السبع يجب تلقينه الهدف من دفع الضريبة، ومساءلته لماذا يدفع والدك الضريبة والجواب بالقول له مثلا: إذا مرضت ودخلت المستشفى من يدفع مستحقات المستشفى؟ وأنت في المدرسة تجلس على الطاولة، من أين جيء بها، وكيف تم تمويلها؟ كل هذا يجب أن يلحق للطفل وأتمنى أنه عندما يدخل البيت مساء ويأتي الأب من العمل أو من التجارة يسأله كم يدفع من الضرائب؟ يجب أن نصل إلى محاسبة الأبناء لأبائهم في هذا المجال ونتوصل -إن شاء الله- إليها كي نعرف جيدا ما هي المنفعة

فيما يخص تأثير سعر البترول حاليا ومستقبلا أنا لست متخصصا في أسعار البترول وأسواق المحروقات، ونحن نركز دائما من هذا الجانب عما تقوله شركة سوناطراك التي تحوي خبراء ولها كذلك تدخلات دولية حيث تملك كل المعطيات وسعر خمسة عشر دولارا هو سعر المتوسط السنوي أكدته سوناطراك حيث ذكرت أنه بالنسبة للسداسي الأول حققت معدل خمسة عشر دولارا، بالنسبة للسداسي الثاني يقول خبراء سوناطراك وخبراء بعض البلدان المختصين في النفط إنه سترتفع الأسعار -إن شاء الله- بداية من شهر سبتمبر، هذا نظرا للقرار المتخذ أخيرا على مستوى O.P.E.P بتخفيض يقدر بـ مليون وثلاثمائة ألف برميل يوميا وسيُعطي ثماره بداية من سبتمبر لأن المخزون العالمي اليوم وصل إلى خمسمائة مليون برميل مما لا يسمح بانطلاقة جديدة للأسعار؟ وكان هناك من توقع ستة عشر أو سبعة عشر دولارا ولسنا ندري هل سينخفض أم سيرتفع ونتمنى -إن شاء الله- أن يرتفع، لسنا اختصاصيين، لكن أتمنى أن يصل إلى فائدتنا.

ما بعد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الحكومة ذكرت أننا لسنا في حاجة إلى تمويل خارجي، حقيقة، هناك بعض الإخوة في الداخل والخارج نصحونا بأن نمدد هذه الاتفاقية سنة نظرا لانخفاض أسعار المحروقات، لماذا سنة؟ نحن نقول إنه مادام عندنا تسعة ملايين دولار بالعملة الصعبة في الاحتياط، هذا بالنسبة للتوازنات الخارجية، وما دام الاستيراد تسعة ملايين دولار، وتسدّ المديونية 5,7 مليار دولار لسنة 1998، تصدير المحروقات 11 مليارات و200 مليون، ولم نصدر في سنة 1997 خمسمائة مليون دولار خارج المحروقات، بل مليارات وستمائة مليون دولار، حقيقة صدرنا خمسمائة مليون دولار كسلع ولكن المدخول الإجمالي بالعملة الصعبة في إطار خدمات مولت بالعملة الصعبة، مثلا لو أخذنا تذكرة الخطوط الجوية الجزائرية، تذكرة النقل الجوي التي تقدم في الخارج بالعملة الصعبة، هذه الأخيرة تعتبر من مداخل الجزائر، بالنسبة للنقل البحري هناك تغطية بالعملة الصعبة وعملية تأمينات ومداخل على مستوى الفنادق الجزائرية بالعملة الصعبة، والرقم الإجمالي الرسمي في كل هذا مدخوله بالعملة الصعبة الخاصة بـ (les exportations de marchandises hors hydrocarbures, biens et services non facteurs: Un milliard six cents millions de dollars en 1997).

ولهذا بالنسبة للمعطيات الإجمالية هذه، وبسعر النفط الذي يصل إلى خمسة عشر دولارا أو أربعة عشر دولارا ونصف الدولار، نحن لا نحتاج إلى تمويل خارجي أو دعم بالقروض، فقط يمكن الحصول على القروض العادية بقيمة مليار ونصف أو مليارين، لا مانع في ذلك، فضمن إطار تطبيق سياسة مديونية خارجية محكمة نسهر على الحفاظ على التوازن الخارجي والحفاظ على الاحتياطي بالعملة الصعبة والتحكم في المبادلات الخارجية، والحفاظ على مصداقية البلاد ونمط تسديد المديونية، فليست لنا أية مشكلة لمرحلة مدتها ثلاث سنوات بقيمة أربعة عشر دولارا ونصف الدولار إلى خمسة عشر دولارا للبرميل، هذه حسابات موجودة والتوقعات نتركها لكل واحد حسب المعطيات التي يمكن أن يسطرها وليست لنا أية مشكلة، غير أننا صرحنا بأن نبقي على اتصال بصندوق النقد الدولي نظرا للأعمال والنصائح الممكن تقديمها فهي تجربة على مستوى كل البلدان ونحن بصدد التشاور والتقييم ففي كل ثلاثة أشهر أو أربعة نستقبل خبراء من صندوق النقد الدولي يقيمون الأوضاع ويعطوننا آراء ويفيدوننا في التحكم سواء في الميزانية أو في التوازنات الخارجية.

فيما يخص النقاط الأخرى التي تكلمتم عنها، أولا بالنسبة لوضعية البلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، فقد قدمت ملاحظات حول المبلغ المقترح لتمويل استثنائي لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهو 2 مليار دينار، حقيقة إن البلدية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات العمومية لفائدة كل المواطنين، وقد اقترحت على بعض المصالح الإدارية والوزارية فتح دراسة بغية تحسين الخدمات المقدمة من طرف البلديات في كل منطقة، وفي كل بلد تقوم البلدية بدور هام وفعال خاصة في الجانب الاجتماعي، فمن هي الخلية الإدارية التي تقوم بمعاينة الفئات المحرومة الجزائرية؟ طبعاً هي البلدية، وكذا بالنسبة للعجز الذين بلغوا من السن عتيا وليس لهم من يرعاهم ويتفقدهم، فالمساعدة الاجتماعية التابعة للبلدية هي التي تقوم بهذه العناية فمن المفروض أن نتعرف على هؤلاء الأشخاص ضمن قائمة موجودة في البلدية، ولا ننتظر حتى يأتي أحدهم ليدق أبوابنا أو يتوفى -لا قدر الله- ولا يكتشف أمره إلا بعد أسبوع من طرف الجيران، إذن هذا هو دور البلدية، إضافة إلى بعض الأعمال التنموية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمشكل الرئيسي ليس في التعرف على المشاكل والإرادة القوية لحلها، أنا شخصيا قمت بحملة انتخابية في سطيف، فمررت بستين بلدية بها وكانت كلها مليئة بشكاوى المواطنين من انعدام

الطرق، المدارس، الغاز، الكهرباء، النقل، الأرصفة غير مجهزة، إضافة إلى طلب دعم البناء الذاتي... إلخ أغلبية المواطنين يشكون ويترجون مشاكلهم، وحين أحيب أقول هناك أولويات لا بد من النظر فيها، لديكم هنا مشكل إنارة، وهناك بلديات أخرى تشكو مشكل المياه وتحضر خزان ماء بعبور خمسة أو ستة كيلومترات، وعليه ممكن أن يسبق هذا الأخير الشبكة الكهربائية أو الغاز الطبيعي، فكل هذه حاجيات كبيرة، وعندما نقوم بدراسة الميزانية نجد بها عجزا. أنا أتفهم الوضع حين تقدمون مطالب على المستوى المحلي، فهذا دور المنتخب ومفروض عليه أن يقوم بهذا الواجب، لكن بالمقابل بالنسبة للتمويل، في دراستنا للميزانية نجد بها عجزا ماليا يتمثل في 2% من الناتج الداخلي الخام ونتخوف من تمويل هذا العجز وقدرات التمويل للجزائر معروفة، إذن فالسؤال المطروح هو الاختيارات وسلم الأولويات، هل اخترنا فعلا إتقان استعمال أولوياتنا أم لا؟ هل إنجاز سد وتمويله لتزويد بعض المناطق بالمياه التي هي في أمس الحاجة إليها نظرا لانعدامها طيلة الأسبوع سوى مرة واحدة أولى، وهل يسبق الماء الطريق أم العكس؟ هل بإمكان نظامنا المركزي في تحديد ميزانية التجهيز امتلاك الإمكانيات مع كل الوزارات للتحكم في الأولويات لأنه من الممكن أن يدافع أحد عن بلدية في ولاية قسنطينة، ولكن على المستوى المركزي المفروض علينا التحكم في الأولويات من بين ألف وخمسمائة وإحدى وأربعين بلدية، ولهذا فإذا لاحظتم أن بلدية ما استفادت من مشاريع وأخرى لم تستفد منها فهذا نظرا لوجود مقاييس ومعايير لتخصيص كل هذه الموارد المالية ولكن المشكل المطروح يتمثل في الحصول على إيرادات على مستوى ميزانية البلديات، هل جمعنا كل الموارد؟ يقال إن الموارد موجودة، لقد كانت لي الفرصة أمام المجلس الشعبي الوطني حيث قلت: عندما نقوم بكراء المذبح بكم يكون كراؤه؟ وبكم سيعود على صاحبه؟ وكذلك بالنسبة للشواطئ للأشخاص الذين يحددون التذاكر بمائة دينار جزائري أو خمسين ديناراً للسيارة، بكم كان ثمن كرائه لذلك الشخص الذي يملأ الكيس؟ بكم تم كراء الأماكن لوقوف السيارات والسوق؟ كم هي مداخيلهم؟ هناك عمليات يكسب الأشخاص من خلالها الملايير، الامتياز يقدم بعشرة ملايين،

(Le problème fondamental au niveau des A.P.C et des communes et des collectivités locales c'est ce problème sur les ressources).

المشكل الثاني هو الحصول على الضريبة بصفة إجمالية فهل الضريبة هي مشكلة مفتش الضرائب فقط أم مشكلة الجميع؟

أنا أقول إنه مشكل المنتخبين، المنتخب واجب تنظيم التنمية المحلية لبرمجة مشاريع من الفروض تقييم ما هي قدرات التمويل؟ هل هناك نشاطات اقتصادية؟ هل هناك أرباح على مستوى البلدية؟ هل بإمكانهم الحصول على كل هذه الموارد المالية؟ مشكلة المستقبل هي مشكلة الموارد المالية، ولهذا أسسنا لجنة تعمل على تحضير ملف المالية المحلية، ستقدم لكم كل المعطيات وكل الاقتراحات لحل مشكل صندوق الجماعات المحلية والبلديات التي تعاني الخسارة، ومليارا (2) دينار هو مبلغ إضافي يقدم لهذا الصندوق لتغطية وسد مديونية بعض البلديات وستتوقف -إن شاء الله- المديونية على مستوى البلديات، ولكن من الضروري أن نتحكم كذلك في ميزانية البلديات التي بها نفقات تصل إلى 50%، تمثل نفقات العمال الموظفين، (le fond commun des collectivités locales) يقدم تقريبا 25% من الإيرادات الإجمالية للبلديات وهو عبء ثقيل يتحمله الصندوق، هناك تحفظات نعم لكن ميزانية الدولة تقدم نفقات لـ (F.C.C.L) ومادامت ميزانية الدولة محدودة فمن الضروري أن نبحث عن إيرادات أخرى.

فيما يخص أرباح سوناطراك والبنك الجزائري وتوقع هذه الأرباح، حين قمنا بتحضير مشروع قانون المالية لسنة 1998 كانت الأشغال قد انتهت في شهر نوفمبر 1997 ولم تنته سنة 1997 بعد، وحسابات سوناطراك والبنك الجزائري تنتهي في مارس أو أبريل 1998 لسنة 1997، أولا، لم تكن نتوقع مستوى الأرباح، وثانيا أرباح سوناطراك وصلت إلى مائة وعشرة مليارات دينار تقريبا، وهي أرباح صافية بعد دفع الضريبة، ومؤسسة سوناطراك تملك كل الإمكانيات لتمويل كل البرامج التنموية وكل الاستثمارات على مستوى قطاع المحروقات، وهي قائمة بشؤونها وليس لها أي مشكل ولهذا فالدفع الإضافي للأرباح بمبلغ ثمانية وثلاثين مليار دينار بإمكان سوناطراك دفعه فهو لا يؤثر على تسييرها.

وهذا لا يتناقض مع اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال في إطار القرض السندي للميناء باثني عشر مليارا، وطلبنا من سوناطراك أن تعمل مع سوق رؤوس الأموال في إطار تحضير هذه الأخيرة، كي تلعب دورا بيداغوجيا أمام المواطنين وأمام المؤسسات الأخرى، ولكي نعمل مع سوق رؤوس الأموال ونطلب من المؤسسة تقديم قرض سندي،

من المفروض أن تكون المؤسسة مصداقية وشهرة وأن تكون ذات ثقة وإلا فإن سندات سوناطراك (les obligations) لن تشتري، وقد فضلنا سوناطراك لأنها معروفة ولها سمعة وقدرات وذات ثقة، وبقيت مؤسسة سوناغاز فحن بصدد تحضير قرض سندي لها، وسنصل -إن شاء الله- بقدر الإمكان إلى إنشاء قرض سندي في الأسواق الخارجية، ويمكن أن نتحصل على مبالغ مالية بالعملة الصعبة، كذلك على مستوى البنك الجزائري فالربح الإجمالي لسنة 1997 وصل إلى سبعة عشر مليار دينار ولهذا رفعنا من حصة مشاركة البنك الجزائري.

فيما يخص برامج السكنات الاجتماعية، اقترحنا اثنين وعشرين مليار دينار ك مبلغ إضافي واعتمادات إضافية لتمويل المشاريع طور الإنجاز، وكذلك مشاريع جديدة للانطلاق في إنجاز عشرين ألف سكن جديد، والرقم الإجمالي المتوقع لمدة ثلاث سنوات هو مائتان وثمانون ألف سكن اجتماعي من بين أكثر من ثمانمائة ألف مسكن لمدة ثلاث سنوات التزمت به الحكومة والخمسمائة ألف سكن الأخرى ستتوفر بواسطة البناء الذاتي والسكنات التطورية من طرف كل المؤسسات والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكل المؤسسات الخاصة أو العمومية.

أما فيما يخص تمويل السكن، فإن قانون المالية يضم مبلغ أربعة عشر مليار دينار، اقترحنا اثنين وعشرين مليارا في مشروع قانون المالية التكميلي، ليصل المبلغ الإجمالي إلى سبعة وثلاثين مليار دينار، وقد تفضلت البنوك بتقديم قرض بمبلغ 32,8 مليار دينار للصندوق الوطني للسكن، وسنطلب من المستفيدين المشاركة بعشرة ملايين سنتيم مما يسمح لنا بالحصول على خمسة ملايين دينار من طرف المستفيدين لسنة 1998. هناك أعمال حول (La viabilisation) خصصت لها ثمانية ملايين دينار وفيه كذلك دعم بالنسبة للصندوق الوطني للسكن بعشرين مليار دينار، والمبلغ الإجمالي الذي تقدمه الميزانية لسنة 1998 لقطاع السكن هو مائة وثلاثة ملايين دينار أي أكثر من 10% من ميزانية الدولة، إضافة إلى هذا هناك كثير من الإجراءات تتعلق بالنظام الجبائي والتمويل وتأسيس مؤسسات جديدة لدعم مؤسسات البناء والبناء الذاتي.

وفيما يخص قضية الصندوق الوطني للتقاعد التي أصبحت حقيقة تنشر على صفحات الأولى للجراند، فهو لا يستطيع دفع المنح، حقيقة هناك أزمة مالية خانقة لهذه المؤسسة ولقد أثقلنا العبء عليها، سواء في تغطية منح العمال المتقاعدين حيث هناك تقليص في إيرادات هذه المؤسسة، وكان عندنا في 1986 أو قبلها سبعة أشخاص يمولون (C.N.R) من أجل استنفاد متقاعد واحد من المنحة، بعد 1986 جاء التحويل بصفة تدريجية، فانخفض عدد العمال المشاركين وازداد عدد المتقاعدين، واليوم عندنا ثلاثة عمال يشاركون مقابل مستفيد واحد، إضافة إلى هذا هناك منح استثنائية، وعندما ارتفع عدد المستفيدين، وقع اليوم عجز مالي هيكلي، ومن المفروض علينا دراسة كيفية حل هذا المشكل نهائيا، أما أن نتقدم في كل سنة بدعم من ميزانية الدولة بصفة استثنائية فليس بحل ومن الممكن أن يعقد الأمور أكثر مما يحلها.

وقد اتفقت الحكومة أثناء أشغال الثلاثية مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلي المؤسسات للقيام بدراسة -وهي سارية المفعول- بغية تقديم حلول ناجعة ودائمة لهذا المشكل.

فيما يخص الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، هناك النص التنظيمي أي المرسوم الموقع عليه أخيرا والمحدد لتنظيم هذا الصندوق وكيفية تغطية المشاريع التنموية بالمبالغ المالية التي يقدمها، ودور هذا الصندوق هو تمويل كل المشاريع لدعم التنمية على مستوى الجنوب، كالمشاريع التي لها منفعة عامة وتخدم مباشرة فائدة المواطنين، أو الإنجازات التي تدعم الاستثمار الخاص لخلق أنشطة اقتصادية، اجتماعية، سواء كانت صناعية أو تجارية، ولهذا فحتى الجانب السياحي أخذ بعين الاعتبار، وإذا كان بإمكان هذا الصندوق تمويل بعض الأعمال أو القيام بعمليات تسهل للمستثمرين في القطاع السياحي للانطلاق في النشاطات -إن شاء الله- فسنحملها. بالنسبة لتغطية هذه المشاريع فقد طلبنا من كل الولايات المعنية تأسيس لجان للتفكير وتحديد كل المشاريع التي يرونها مفيدة وتدخل في هذا الإطار أي خارج الإطار العادي الممول من طرف خزينة الدولة بصفة عادية. كما أسسنا مجلسا وزاريا مشتركا برئاسة السيد رئيس الحكومة، ليدرس هذه المشاريع ويختارها بكل وضوح، لأن كل ولاية وكل بلدية في الجنوب تطلب إنجاز مشاريعها. إن المبلغ المالي يقدر بخمسة ملايين ومائتي مليون دينار وهو المبلغ المالي الحالي الموجود على مستوى الصندوق وهو لا يغطي كل الحاجيات والمشاريع التنموية المقترحة من طرف الولايات. ولهذا فالمجلس الوزاري المشترك سيختار هذه المشاريع والاختيار الأول تم على مستوى الطريق الصحراوي، إضافة إلى الاعتمادات الأولى التي منحت من طرف ميزانية التجهيز فهناك مبلغ إضافي عن طريق الصندوق الخاص لتنمية الجنوب، وكذلك أضفنا قسطا ماليا لدعم إنجاز الطريق بين (اليزي) و(جانت) وهو يحتاج إلى دعم إضافي وهذه الطرق الصحراوية التي تصل حتى إفريقيا وطريق (جانت)-(اليزي) لها دور كبير في تنمية الجنوب وستقدم -إن شاء الله- في الأيام المقبلة المشاريع الأخرى، وإذا تفضلتم فسنبحث مع وزارة التجهيز المشرفة على تسيير هذه الحسابات (الأمرة بالصرف)

لنتمكن من تقديم تقرير وتوضيح كل المشاريع المختارة في هذا المجال.

فيما يخص الاعتماد لمحافظة الجزائر العاصمة الذي يقدر تقريبا بأربعة ملايين دينار، يعطى منها مليار وسبعمائة مليون دينار مباشرة للحرس البلدي عبر التراب الوطني من أجل تمويل الأجهزة السلكية واللاسلكية لهذه الفئة وهي شرطة لها مهام خاصة بالصالح العام وتحتاج إلى إمكانيات هامة وضرورية للقيام بمهامها، أما المبلغ الإضافي "ملياران ومائتا مليون" فهو غير مخصص لمحافظة الجزائر العاصمة لكنه مخصص لتمويل إنجازات تخص المصالح الأمنية كمحافظات الشرطة ومراكز الدرك الوطني على مستوى محافظة الجزائر الكبرى، فلو نتفقد أحياء العاصمة فسندد عدد سكانها يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة وتتعدم فيها محافظة شرطة، إذن يدخل ذلك في إطار المحافظة على أمن وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم وتوفير الخدمات العمومية التي تقدمها محافظات الشرطة لفئة المواطنين، وبهذا خصصت هذه المبالغ المالية لمؤسسات تابعة لقطاع الدولة في إطار تمويل منجزات ذات منفعة عامة وليست مخصصة لمحافظة الجزائر العاصمة كمحافظة.

فيما يخص تخفيض حجم المحروقات في التصدير، نجد الثلث من حجم التصدير مقتصر على البترول الخام أما الباقي (c'est des condensables et des produits raffinés) ولا يوجد تخفيض في الحجم ولكن هناك تخفيض في حصة تصدير الجزائر للبترول الخام على عكس المنتجات الأخرى كالغاز وغيره.

لا توجد مشاكل وأهم شيء هو أن التوقعات تركزت على خمسة عشر دولارا للبرميل ونعلم أن التوقعات بالمداخل، والإيرادات بالعملة الصعبة في إطار صادرات المحروقات هي 11,2 مليار دولار وهذا هو المهم.

فيما يخص خسارة الصرف أعتقد أننا طبقنا مخططا لحل هذه المشاكل وبعد تطبيقه وقع حوالي 130 مستثمرا على الاتفاقية ورضوا بالحل المقترح عليهم، ومن بين 312 مستثمرا لم يبق سوى 62 منهم رفضوا المشروع المقترح عليهم، وأقول بكل موضوعية إننا أخذنا كل التدابير والإجراءات لتقديم يد المساعدة من طرف خزينة الدولة في إطار قوانين البلاد ولكن الاستفادة من التعويض ليس حقا من حقوق المؤسسات. هناك مستثمرون، وتخفيض قيمة الدينار أمر عادي في حين أنهم يقولون إنه غير شرعي والجواب البسيط والسهل الذي قدمته للإخوة المعنيين بالأمر هو عدم وجود أي شيء ضد المؤسسات الخاصة وقد طلبوا تسوية في حل هذا المشكل مع المؤسسات العمومية، وقلت لهم إن المؤسسات العمومية تخص الخزينة كما أننا لم نعوض خسارة الصرف، وقمنا بعملية تطهير مالي عام لهذه المؤسسات، وقدمنا لهؤلاء الخواص مبلغا إجماليا يتجاوز ثلاثة عشر مليار دينار (Effacement des taux d'intérêts, effacement d'Agio et effacement d'une partie des pertes de changes). الإجمالي وصل إلى ثلاثين مليار دينار وقمنا بإعادة الجدولة للمديونية وأجلناها إلى سبع أو ثماني سنوات، وأغلبية المستثمرين مقتنعون باستثناء فئة محدودة قامت بضجة في الشارع، يجتمعون ويكتبون على الجرائد بدون أي حق، وقد قلت لهم انتوني بشخص واحد أو بلد واحد في العالم يقدم تعويضا عن خسارة الصرف لمؤسساته، أعطوني مثلا واحدا به أساند مطالبكم، لا يوجد.. ! قلت لهم اذهبوا إلى إندونيسيا، وقولوا لها عوضي هؤلاء الأشخاص بعد تخفيض قيمة العملة الإندونيسية! وكذلك الحال بالنسبة لبلدان جنوب شرق آسيا! وذكرت أنه لو تنخفض قيمة الدولار -ولا نتمنى ذلك- فسنكلف هذه المجموعة للذهاب إلى الخزينة الأمريكية لتعويض الاحتياطي بعملتنا فقد انخفضت قيمته! أود ألا يقال مثل هذا الكلام في الجرائد الجزائرية، نحن نعتز ونفتخر بالمقاولين الجزائريين ونهدف إلى بناء اقتصاد قوي بفضلهم، وأنتم تصرحون بأشياء غير مقبولة نظرا للقواعد الاقتصادية البسيطة المعمول بها في كل البلدان، حتى أصبحنا أضحوكة بالنسبة للآخرين فإذا قال المقاول الجزائري إن (La dévaluation de la monnaie est illégale, la compensation de la perte des changes est un droit, ça veut dire qu'on n'a rien compris aux règles économiques et financières).

فنعلم ليد المساعدة، فالخزينة إذا كان في مقدورها التدعيم ستفعل، هناك مؤسسات ودولة وحكومة ومجالس، ندرس كيفية المساعدة ونقدمها بقدر الإمكان، ولكن اليوم من المفروض على هذه المؤسسات المساهمة في تمويل الخزينة، وبالنسبة لعدد عمال هذه المؤسسات فهو يبلغ 312 ألف عامل وأعلى عدد تحصلنا عليه هو خمسة عشر ألف عامل

وليس خمسة وأربعين ألف عامل كما هو مصرح به، وأعتقد أن الإجراءات التي هي في حيز التطبيق ساعدتهم كثيرا وقد قلت لكم تقريبا إن 130 مستثمرا وقعوا على الاتفاقية والبقية في طريق التوقيع باستثناء 62 منهم، نحن في انتظار تقدمهم للبنوك للتوقيع على هذه الاتفاقيات في الأيام المقبلة إن شاء الله.

أعتقد أن هذه هي أهم الأسئلة والانشغالات التي تطرقت إليها وقد أعطيتكم عنها تعاليق ومعلومات إضافية وستكون لي فرصة أخرى -إن شاء الله- أثناء تقديم مشروع قانون المالية لسنة 1999 لإضافة بعض المعطيات والتزمتنا كذلك بتقديم -للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية- بعض المعطيات وبعض التقارير المتعلقة بالتسيير الاقتصادي والمالي للبلاد بغية تزويدكم بمعلومات كافية تسمح لكم بالاطلاع على التوازنات الكبرى سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وكذلك أثناء تقديم مشروع قانون المالية لسنة 1999 سنقدم كل الاقتراحات التي تقدمها اللجان التي تعمل على تعديل النظام الجبائي والتخفيضات المطلوبة في رسوم (T.V.A) أو الرسوم الجمركية على مستوى عوامل الإنتاج الفلاحية، وكل هذا يمكن دراسته في هذا الإطار وسنقدم اقتراحات تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شكرا على حسن انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ممثل الحكومة والكلمة للسيد رئيس اللجنة المختصة فليفضل.

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا سيدي رئيس الجلسة. فيما يخص السؤال حول الوقت الممنوح لمجلس الأمة لدراسة هذا النص، نلاحظ أنه قد صودق على هذا القانون يوم 19 من هذا الشهر على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وبادرت اللجنة إلى دراسته يوم 20 واستمعت إلى ممثل الحكومة يوم 21، ووزعت التقرير يوم 22 عند منتصف النهار، أي يومين بعد وصوله إلى هنا، ونحن الآن في يوم 23 ونلاحظ كما جاء في التقرير التمهيدي أنه كان للمجلس الشعبي الوطني أكثر من خمسين يوما لدراسة هذا النص بينما لم يمنح مجلس الأمة إلا عشرة أيام على أكثر تقدير يعني لكل الفترة، حتى ولو زاد مجلس الأمة في وقته شهرا كاملا. وفي الحقيقة أن اللجنة قامت بعملها بسرعة فائقة لكن بتأنٍ والدليل على ذلك رضا الزميلات والزملاء على التقرير التمهيدي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رئيس اللجنة المختصة وأظنه قد أعطى كل الاستفسارات فيما يخص ملاحظات الإخوة والمهم هو اطلاعنا على الملاحظات وقد كان الإخوة في المستوى المطلوب وسنعمل إن شاء الله في المستقبل لنتدارك ذلك.

وقبل أن نختم هذه الجلسة، أشكر باسمكم جميعا السيد ممثل الحكومة كما أشكر اللجنة المختصة للعمل الذي قامت به وأشكر كل المتدخلين وكل أعضاء مجلس الأمة، جلستنا الموالية ستكون -إن شاء الله- يوم الأحد على الساعة العاشرة صباحا للمصادقة على نص قانون التأمين عن البطالة.

إلى ذلكم الوقت أترككم في رعاية الله وحفظه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة السابعة عشرة ظهرا.

ملحق

تدخل مكتوب للسيد الميلود او شريف حول نص قانون المالية التكميلي لسنة 1998

تدخلي يتمحور حول النقاط التالية:

(1) فيما يخص ديون البلديات: الكل يعلم أن هذه الديون أثقلت وتثقل كاهل هذه المجموعات المحلية التي أصبحت لا تستطيع حتى دفع أجور العمال وتسديد فواتير بعض المصاريف مثل الكهرباء وغيرها بغض النظر عن شل حركة التنمية المحلية.

قانون المالية التكميلي رصد مبلغ 4 مليارات دينار لبلديات محافظة الجزائر بينما أكثر من 1000 بلدية محرومة استفادت من مليارين من الدينارات فقط.

(2) فيما يخص سعر البترول: إن سعر البترول الذي اعتمد في قانون المالية لسنة 1998 هو 18 دولارا للبرميل وفي قانون المالية التكميلي 15 دولارا، ونحن نعلم أن سعر البرميل يتدهور باستمرار وأصبح لا يتعدى 13 دولارا، ففي حالة انخفاض السعر ما هي الانعكاسات على قانون المالية التكميلي؟

(3) السكن: لما ندرس قانون المالية التكميلي وقانون المالية لسنة 1998 نلاحظ أن قانون المالية في ميدان التجهيز وخاصة مشاريع السكن كانت العلاقة بين رخص البرامج (A.P) واعتمادات الدفع (C.P) متوازنة تقريبا بينما هذه العلاقة في قانون المالية التكميلي انتقلت من 1 إلى 3 أضعاف، كيف تفسر انطلاق مشاريع جديدة للسكن بينما مشاريع كثيرة سابقة متوقفة بسبب نقص اعتمادات الدفع؟

فيما يخص السكنات التي أنجزتها مؤسسة ترقية السكن العائلي (E.P.L.F) فإن كلفة إنجازها مرتفعة جدا مما ينعكس على أسعار بيعها وبقيت هذه السكنات شاغرة منذ شهور في وقت أزمة السكن مطروحة فيه بحدة.

المطلوب مراجعة أسعارها إلى الانخفاض أو تحويلها إلى سكنات اجتماعية للتخفيف من الأزمة كما بادرت به بعض الولايات.

(4) لاحظنا في مشروع قانون المالية التكميلي نقصا في الإيرادات وارتفاعا في المصاريف مقارنة مع قانون المالية لسنة 1998.

التمويل الجزئي لهذه المصاريف سيكون عن طريق استعمال أرباح شركة سوناطراك والبنك الجزائري، هل هذه الاقتطاعات لا تساهم في تفاقم العجز المالي؟ وشكرا.